

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/1/BRA/1
7 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الأولى
جنيف، ٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق
قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

البرازيل

* لم تُنقح هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.08-11699 080408 090408

١ - المنهجية والعملية التشاربية

١- تشكل آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان ابتكاراً مهماً أوجده إصلاح منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والبرازيل تعتبر الاستعراض الدوري الشامل أداة أساسية للحد من المعاملة الانتقائية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يخص القضايا المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان معينة. وهذه الغاية، ستبذل البرازيل كل ما في وسعها للاشتراك في هذه العملية بطريقة بناءة وشفافة.

٢- وقد كان إعداد هذا التقرير موضع اهتمام خاص من الحكومة البرازيلية. ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل ذو أساس مشترك مع الاقتراح البرازيلي الداعي إلى إعداد تقرير عالمي عن حقوق الإنسان، والذي دافعت عنه البرازيل على نحو متكرر في لجنة حقوق الإنسان السابقة. وتتوقع البرازيل ألا يشكل التقرير الدوري، الذي ستقدمه كل دولة عضو في الأمم المتحدة، صكاً للتحليل النقدي لمدى امتثال تلك الدولة لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان فحسب، وإنما أن يشكل كذلك أساساً للتشجيع على إجراء حوار بناء لتعزيز التعاون بغية التغلب على التحديات في هذا المجال.

٣- وهذا التقرير هو ثمرة عملية تشاورية شاركت فيها مجموعة متنوعة من الكيانات الحكومية البرازيلية. وقد أتاحت مشاركتها في هذه العملية فرصة للتفكير المشترك بين الوزارات بشأن التحديات التي يواجهها كل كيان وبشأن الخبرات الناجحة التي يمكن تقاسمها مع المجتمع الدولي^(١). وقد طلبت الأمانة الخاصة لحقوق الإنسان برئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية إلى الكيانات الحكومية تقديم معلومات عن سياساتها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، توفر رؤية شاملة ومتكاملة لتلك التحديات^(٢).

٤- ومع أن هذا التقرير ينقل آراء الحكومة البرازيلية بشأن وفائها بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، فقد جرى أيضاً التشاور مع منظمات المجتمع المدني على امتداد العملية، طبقاً للموقف البرازيلي الذي مؤداه أن الاستعراض الدوري الشامل ينبغي ألا يكون آلية تقودها الحكومة حصراً. وقد أجريت المشاورات من خلال الاجتماعات والاتصالات المتبادلة عبر الإنترنت، التي استطاع فيها ممثلو المجتمع المدني والمجالس الوطنية لحقوق الإنسان إعطاء آرائهم بخصوص نسق التقرير ومواضيعه المختارة. وسجل الممثلون الحكوميون تعاونهم وأخذوه في الحسبان. وتضمنت المشاورات مع المجتمع المدني عقد جلسة استماع علنية في مجلس الشيوخ البرازيلي في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، حضرها عشرة أعضاء في مجلس الشيوخ وعديد من أعضاء منظمات المجتمع المدني^(٣). وسجلت الإسهامات والانتقادات والاقتراحات بالتساوي، مع إدراجها بصورة جزئية في التقرير.

٥- ومع وضع محدودية عدد صفحات التقرير في الاعتبار، فإن التحدي الأول الذي جرت مواجهته في إعداد التقرير تمثل في اختيار المواضيع التي ستناقش. وكان الحل، عملاً بمبادئ المجلس التوجيهية، اختيار مواضيع أو أولويات وفقاً لطلبات المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، لم تدرج في التقرير بعض المواضيع ذات الأهمية الكبرى ومن بينها، على سبيل المثال، البيئة والوصول إلى العدالة والحق في التوثيق المدني الأساسي وحقوق المسنين والحرية الدينية. وفضلاً عن هذا، فإن المواضيع المناقشة في التقرير لا تمثل سجلاً كاملاً لحالة حقوق الإنسان في البرازيل. وتتوقع الحكومة البرازيلية أن تجري، أثناء هذه العملية، زيادة تحسين منهجية إعداد التقارير المستقبلية، بغية تعزيز المعالجة المتعددة الأطراف لحقوق الإنسان.

٢- الأساس القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان في البرازيل وحمايتها

١-٢ دستور عام ١٩٨٨ وتطور القانون الداخلي وإدماج معاهدات حقوق الإنسان

٦- سن الدستور البرازيلي في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، متمماً إعادة البناء الديمقراطي التي استهلكت في عام ١٩٨٥ والتي عند بلوغ نهايتها كانت دكتاتورية عسكرية قد انتهكت حقوق الإنسان عن عمد على مدى عقدين من الزمن. وقد مهد الدستور الجديد السبيل أمام عودة الديمقراطية بشكل تام إلى البرازيل. وينص الدستور، في مواده الأولى، على أن تنظم البرازيل علاقاتها الدولية بحيث يحكمها مبدأ سيادة حقوق الإنسان. وهو يعترف أيضاً بالحقوق والحريات الأساسية باعتبارها أساس سيادة القانون الديمقراطية. والواقع أن من أوجه التقدم الرئيسية لهذا النص الدستوري تضييق قائمة طويلة بالحقوق الأساسية واعترافه بتنوع الشرائح السكانية التي تعيش على الأراضي البرازيلية.

٧- وفي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وخلال تسعينيات القرن الماضي في المقام الأول، صدقت الحكومة البرازيلية على الصكوك الدولية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان^(٤) وبدأت عملية مكثفة لسن تشريعات بشأن هذه المسألة. ويعكس هذا التطور التحولات الداخلية الناشئة عن إعادة البناء الديمقراطي، التي أدرجت بشكل نهائي موضوع حقوق الإنسان في جدول الأعمال البرازيلي.

٨- وقد حقق إقرار تعديل دستوري، معمول به منذ ٢٠٠٥/٠١/٠١، إجراء تغييرات هامة في الدستور البرازيلي فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وأوجد التعديل صلاحية منح الصفة الدستورية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، شريطة أن تكون قد أقرت في إجراء تشريعي بأغلبية صحيحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه وفر في القانون البرازيلي إمكانية تغيير محل نظر الدعوى القضائية من مؤسسات العدالة على مستوى الولايات إلى مؤسسات العدالة على المستوى الاتحادي في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد وفرت هذه الصلاحية لتلبية متطلبات المجتمع المدني ضد الإفلات من العقاب والحرمان من العدالة والتأخيرات غير المبررة في الدعوى المنطوية على انتهاكات لحقوق الإنسان. وأخيراً، اعترف هذا التعديل الدستوري صراحة بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية^(٥).

٢-٢ الأساس المؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

٩- في البرازيل، انطوى تدعيم المؤسسات الديمقراطية على وضع مبادئ توجيهية من الدولة لتنفيذ المبادرات المتعلقة بالحقوق الأساسية. كما اقتضى هذا التدعيم إيجاد أدوات تشاركية لوضع السياسات العامة ورصدها وتقييمها، وإقامة آليات لجعل هذه الحقوق ممكنة التنفيذ من جانب الأفرع التنفيذية والتشريعية والقضائية.

١٠- والمبادئ التوجيهية الوطنية التي توجه الأنشطة الحكومية في مجال حقوق الإنسان وضعت أولاً في عام ١٩٩٦، وهو العام الذي وضع فيه البرنامج الوطني الأول لحقوق الإنسان، الذي يتمحور حول كفالة الحقوق المدنية والسياسية. وقد روجعت الخطة وجرى تحديثها في عام ٢٠٠٢، عندما استهل البرنامج الوطني الثاني لحقوق الإنسان، الذي أدمجت فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة الوارد في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقد وضع كلا البرنامجين لحقوق الإنسان في إطار

حوار مع المجتمع المدني، من خلال حلقات دراسية ومشاورات مع أصحاب المصلحة في المجال الاجتماعي^(٦). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلن رئيس الجمهورية بدء عملية نقاش وطنية واسعة النطاق، تتضمن مناظرات وحلقات دراسية، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أجل تحديث البرنامج الوطني لحقوق الإنسان الذي سيصل إلى نسخته الثالثة.

١١ - والأدوات التشاركية الاجتماعية لوضع السياسات العامة في البرازيل ورصدها وتقييمها جرى إعدادها وفقاً للاعتراف بمبدأ الديمقراطية التشاركية. ونتيجة لذلك، تزايدت مجالات الحوار والتداول بطريقة أثرت في أداء الدولة ذاته. وتوضح هذا التأثير الحقيقية التي مؤداها أن الحكومة البرازيلية قامت، بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، برعاية أربعين مؤتمراً وطنياً عاجلت قضايا لم يتم تناولها من قبل بطريقة محددة. كما انعكس تزايد اتساع مجال الحوار الاجتماعي على تزايد عدد المجالس الوطنية لحقوق الإنسان، وهي محافل موضوعية المنحى دائمة يناقش فيها ممثلون من حركات ومنظمات المجتمع المدني ومن الكيانات الحكومية أولويات وضع السياسات العامة لحقوق الإنسان والإشراف على تنفيذها.

١٢ - وفي نطاق الفرع التنفيذي الاتحادي، أنشئت في عام ٢٠٠٣ ثلاث أمانات خاصة على المستوى الوزاري، مرتبطة برئاسة الجمهورية، تضطلع بوضع السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها: '١' الأمانة الخاصة لحقوق الإنسان؛ '٢' الأمانة الخاصة لسياسات تعزيز المساواة بين الأعراق؛ '٣' الأمانة الخاصة للسياسات المتعلقة بالمرأة.

١٣ - وفيما يتعلق بالفرع التشريعي الاتحادي، تجدر الإشارة إلى إنشاء لجنة حقوق الإنسان والأقليات التابعة لمجلس النواب، في عام ١٩٩٥، ولجنة حقوق الإنسان والتشريعات التشاركية التابعة لمجلس الشيوخ الاتحادي، في عام ٢٠٠٥، بولاية لكل منهما تتمثل في التحقق من صحة الاتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان ومناقشة المقترحات التشريعية المتعلقة بمجالات عملها. وفي الفرع القضائي، أنشئت أيضاً آليات جديدة لضمان حماية الحريات الأساسية، مثل الرقابة الاجتماعية على الإجراءات القضائية (كما في حالة جلسات الاستماع العلنية) واعتماد أشكال إجرائية مبسطة ومرنة. وقد وسعت المحكمة اختصاص دائرة الادعاء العام، وهي المؤسسة المسؤولة عن صون النظام القانوني وحماية الحقوق الجماعية وغير القابلة للتصرف، التي تضطلع بدور متزايد في حماية الحريات الأساسية منذ عام ١٩٨٨. والتقدم المؤسسي يمكن رؤيته أيضاً في الولايات الاتحادية والبلديات، مع زيادة في عدد الكيانات المحلية المنشأة خصيصاً لتناول قضايا حقوق الإنسان (الإدارات الخاصة والبلدية)، وإنشاء لجان لحقوق الإنسان في الفرع التشريعي، والدور البارز الذي تؤديه دائرة الإدعاء العام على مستوى الدولة.

١٤ - وتسلم البرازيل بأهمية إقامة نظام معلومات سليمة لتوجيه التخطيط وللتحقق من آثار السياسات الحكومية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومدى الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وهذا هو السياق الذي استهلته فيه الحكومة البرازيلية، في عام ٢٠٠٧، نقاشاً يهدف إقامة نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان. وقد ناقشت الحلقة الدراسية الوطنية الأولى بشأن هذا الموضوع، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مع منظمات المجتمع المدني الخصائص الأساسية لهذا النظام. وحضر الاجتماع ممثلون من مؤسستي بحوث رسميتين برازيليتين - المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية - وأمكنه الاستفادة من وجود مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة لويس أربور، وخبير في هذا الموضوع من المفوضية السامية، السيد راجيف ماهوترا.

٢-٣ التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

١٥- يهدف الالتزام البرازيلي بإصلاح أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان إلى إضفاء أولوية مؤسسية على هذا الموضوع تتوافق مع موقعه في ميثاق الأمم المتحدة، مما يزيد من فعالية مجلس حقوق الإنسان، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦. وقد شاركت الدولة البرازيلية في العملية التي أفضت إلى إنشاء المجلس بطريقة بناءة، بهدف زيادة فعالية حماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم وتوفير معالجة شاملة وغير انتقائية لقضايا حقوق الإنسان، مع التشديد على الحوار والتعاون الحقيقيين.

١٦- وتواظب البرازيل على توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات المواضيعية الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات لزيارة البلد ورصد مدى امتثاله لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقد استقبلت البرازيل، منذ عام ١٩٩٨، زيارات قام بها ١١ مقررًا خاصًا معينين بعشرة مجالات مختلفة، بالإضافة إلى لجنة مناهضة التعذيب^(٧). وفضلاً عن هذا، فقد تشرفت الدولة باستقبال مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون (٢٠٠٢)، وكذلك، مؤخراً، السيدة لويس أربور (٢٠٠٧)، بدعوة من الحكومة البرازيلية، مما يعزز التعاون مع المفوضية السامية.

١٧- وفي نطاق منظمة الدول الأمريكية، تجري البرازيل حواراً شفافاً مع منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وتقدم الدعم اللازم لتعزيز المؤسسي لكياناتها. وقد بذلت البرازيل جهوداً لتحقيق الامتثال التام للتوصيات والقرارات الصادرة عن المنظومة ولتنوعية كيانات الدولة والمجتمع البرازيلي بأهمية التعاون لتدعيم هذه الكيانات. ولا تزال هناك بعض التحديات التي يجب مواجهتها في هذا الصدد، وهي تتعلق، في المقام الأول، بالميثاق الاتحادي واستقلال السلطات والافتقار إلى قوانين تنظم كيفية الامتثال للقرارات الصادرة عن المحاكم الدولية لحقوق الإنسان. ولسد هذه الثغرة، هناك مشروع قرار في مرحلة إعداد متقدمة.

١٨- وفيما يتعلق بالسوق المشتركة للجنوب، فإن محافل سياسية واجتماعية أخرى كثيرة، إلى جانب التكامل الاقتصادي التجاري، بدأت تشكل جزءاً من جدول أعمالها. والصكان الرئيسيان بشأن المسألة هما بروتوكول أوشوايا وبروتوكول أسنسيون. وهما، على التوالي، ينصان على أهمية صون المؤسسات الديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السوق المشتركة للجنوب، ويتوقعان تعليق حق أي دولة عضو في أن تكون جزءاً من الكتلة الاقتصادية في حالة تعطل النظام الديمقراطي أو حدوث انتهاكات جسيمة ومنتظمة لحقوق الإنسان^(٨). وقد شاركت البرازيل بنشاط في الحدث الرئيسي للكتلة في مجال حقوق الإنسان، وهو اجتماع السلطات الرفيعة المستوى في مجال حقوق الإنسان والمفتشيات التابعة للسوق المشتركة للجنوب، الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ والذي سيعقد دورته الحادية عشرة في آذار/مارس ٢٠٠٨. ويشكل الاجتماع محفلاً مهماً لتنسيق السياسات العامة وللتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه يجري سنوياً، منذ عام ٢٠٠٦، عقد اجتماع القمة الاجتماعية للسوق المشتركة للجنوب، الذي يعول على حضور ممثلين من الحركات الاجتماعية للبلدان الأعضاء في الكتلة بغية تحديد النقاط الرئيسية المعلقة على جدول أعمالها الاجتماعية.

٣- الإنجازات والتحديات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البرازيل

١٩- في البرازيل، لا يزال التقدم الهام المحرز منذ إعادة الديمقراطية موجوداً مع الانتهاكات المتواصلة والجسيمة للحقوق. وتبين هذه الحقائق أنه، على الرغم من الإنجازات التي لا حصر لها والتي وسعت نطاق حماية حقوق الإنسان، لا تزال هناك حاجة إلى مبادرات وتغييرات كثيرة من السلطات العامة وكذلك في الحياة الاجتماعية بغية بلوغ المرحلة المرجوة ألا وهي تحقيق عالمية هذه الحقوق وتدعيمها. ورغم وجود اقتصاد ناشئ ومستقر ودينامي وتنفيذ سياسات الإدماج الاجتماعي المتدرجة، مازالت البرازيل تعرض إحصاءات تظهر تفاوتاً خطيراً فيما يتعلق بتوزيع الدخل. ولا تزال السياسات الحكومية المركزة على الحد من التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية تتطلب جهوداً دائمة للتحقق من الوفاء التام بالالتزامات المتعهد بها دولياً فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣-١ حقوق المرأة

٢٠- نظم المجتمع البرازيلي تاريخياً تحت شعار السلطة الأبوية. وقد انعكس التناسخ الاجتماعي للمجتمع البرازيلي، باعتباره خاصية مؤسسية للتكوين الوطني على بنية كل من الديناميات الاجتماعية والمؤسسات السياسية والممارسات الاقتصادية والتصورات الثقافية المتسمة بمنظور عدم المساواة بين الجنسين. ولتغيير هذه الصورة، أسفر تعزيز حقوق المرأة في البرازيل، في العقدين الماضيين، عن تقرب ضروري بين الحكومة والمجتمع المدني، وبذلك مهد الطريق إلى تغييرات في التشريعات البرازيلية وإلى رسم سياسات عامة جديدة في هذا المجال.

٢١- واليوم، تتولى تنسيق أنشطة الحكومة في هذا المجال الأمانة الخاصة للسياسات المتعلقة بالمرأة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣ على المستوى الوزاري، والتي توجهها الخطة الوطنية الأولى للسياسات المتعلقة بالمرأة^(٩)، الجاري تحديثها حالياً كيما تتضمن الأولويات الأخرى الناجمة عن المؤتمر الوطني الثاني للسياسات المتعلقة بالمرأة الذي عقد في برازيليا في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وثمة تدبير مهم في نطاق الخطة تمثل في سن القانون ١١٣٤٠/٠٦ في عام ٢٠٠٦، وهو القانون المعروف بقانون "ماريا دا بينيا"، الذي يتصدى للعنف المنزلي والأسري ضد المرأة. وفي الوقت الحالي لا يزال يتعين على الدولة البرازيلية مواجهة التحدي المتمثل في الترويج لتغيير ثقافي لدى المهنيين الذين يطبقون هذا القانون كيما يتسنى تنفيذه تنفيذاً شاملاً في البلد.

٢٢- ورغم المبادرات التي تم اتخاذها، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين موجوداً في البرازيل ويتسم الحد منه بالبطء. ففي عام ١٩٩٥، كان الرجال ذوو الخصائص المماثلة لخصائص النساء، والمدرجون في نفس شريحة النساء في سوق العمل، يتقاضون أجراً أعلى منهن بنسبة ٦٦,٣ في المائة، وقد انخفض هذا الفرق إلى ٥٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٥^(١٠). وبخصوص وجود النساء في المناصب القيادية في الشركات الخاصة، فإن عدم المساواة مستمر: كانت نسبتهم بين العاملين على المستوى التنفيذي ١١,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٧ (كانت ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠٠٥)، وهي نسبة مختلفة كثيراً عن نسبة مشاركتهن في العدد الإجمالي للسكان البرازيليين (٥١,٣ في المائة) وفي السكان الناشطين اقتصادياً (٤٣,٥ في المائة)، مما يظهر استمرار وجود "هيكل هرمي مقلوب": كلما ارتفع المنصب قل وجود النساء^(١١). وأخيراً، فإن السجلات تشير إلى انخفاض مشاركة النساء في المناصب التشريعية والتنفيذية على المستويات الاتحادية الثلاثة: على الرغم من أن المستويات التعليمية للنساء أعلى في المتوسط من

المستويات التعليمية للرجال، ما زالت النساء يشغلن أقل من ٩ في المائة من المقاعد في مجلس النواب و ١٢ في المائة من المقاعد في مجلس الشيوخ الاتحادي^(١٢).

عند افتتاح المؤتمر الوطني الثاني للسياسات المتعلقة بالمرأة، استهل الميثاق الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، وفقاً للخطة الوطنية الأولى للسياسات المتعلقة بالمرأة. وعلى نحو غير مسبوق في البلد، لم يقتصر الميثاق على إضفاء مزيد من وضوح الرؤية على موضوع العنف ضد المرأة فحسب وإنما أضفى أيضاً إحساساً مجدداً بالأهمية العاجلة للقضية فيما بين سياسات الدولة.

ومجالات الهيكلية في الميثاق هي: (أ) تدعيم الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، بما في ذلك تنفيذ القانون رقم ١١٣٤٠ الصادر في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي يشار إليه بقانون "ماريا دا بينيا"؛ (ب) تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة ومكافحة تآنيث الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي؛ (ج) مكافحة الاستغلال الجنسي للنساء والاتجار بهن جنسياً؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان للنساء اللاتي يقضين مدد السجن المحكوم عليهن بها.

٢-٣ الحق في المساواة بين الأعراق

٢٣- عانت البرازيل، على مدى أربعة قرون تقريباً، من رق مدعوم من سياسات الدولة، التي سمحت بالتمييز العنصري، وبصفة خاصة ضد الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي. وإغفال حكومة الدولة الطويل الأمد رد الضرر الناجم عن هذه العملية وطد حالة استبعاد جسيم وأتاح انتشار العنصرية في المجتمع البرازيلي. والتمييز المتكرر الذي تعاني منه هذه الجماعات لا يزال يؤثر اليوم في قدرتها على التمتع التام بحقوق الإنسان الاجتماعية المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٤- وتسلم الحكومة البرازيلية بالإجحاف الذي ينطوي عليه هذا الوضع، وللتغلب عليه تتخذ تدابير لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في سبيل النفاذ إلى الخدمات العامة، وللقضاء على التمييز العنصري وعواقبه. ويتمثل أحد هذه التدابير في استحداث إجراءات إيجابية في سياسات الدولة، مثل حجز شواغر من أجل المنحدرين من أصل أفريقي وأماكن في مؤسسات التعليم العالي من أجل الطلاب من مجتمعات السكان الأصليين، على الرغم من أن كبار كتاب الافتتاحيات البارزين في بعض أهم وسائل الاتصال الخاصة بشرائح مجتمعية أخرى كثيراً ما يبدون معارضة صريحة لهذه المبادرات.

٢٥- وفي عام ٢٠٠٣، أنشئت، على مستوى وزاري، الأمانة الخاصة لسياسات تعزيز المساواة بين الأعراق ووضعت، بالمرسوم رقم ٤٨٨٦/٠٣، الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الأعراق. وتقتصر الخطة الوطنية لإجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تستند إلى تنفيذ نموذج إداري لتعزيز المساواة بين الأعراق، وإلى دعم المجتمعات المحلية المتبقية من "الكويلومبوس"، وإلى العمل الإيجابي، وإلى الدعم لأغراض التنمية والإدماج الاجتماعي، وإلى تعزيز آليات الحوار والتعاون الدولية المسؤولة عن هذه القضية، وإلى توفير المعارف.

٢٦- وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، لا يزال عدم المساواة بين الأعراق موجوداً في البلد، وتتجلى إحدى صور التعبير عنه في الاستبعاد الاجتماعي الذي يعاني منه الرجال والنساء، الذين يصنفهم المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء على أنهم سود أو مولدون، طوال حياتهم. ففي المجموعات ذات المستوى التعليمي الواحد، على سبيل

المثال، يزيد الدخل في الساعة للبيض من السكان، في المتوسط، بنسبة ٤٠ في المائة على الدخل في الساعة للمنحدرين من أصل أفريقي. ومعدل البطالة بين السكان السود أعلى من معدلها بين السكان البيض (١١,٨ في المائة و ٨,٦ في المائة على التوالي) ويشكل المنحدرون من أصل أفريقي ٥٥,٤ في المائة من السكان المستخدمين في أعمال التشييد و ٧٥,٨ في المائة من السكان المشتغلين بالأعمال المتزلية، المنخفضة الأجر عادة في البرازيل^(١٣). وثمة افتقار إلى بيانات محدثة عن نسبة السكان السود بين العدد الإجمالي لنزلاء السجون. بيد أن من الجدير بالذكر، توخياً للتوضيح، أن المنحدرين من أصل أفريقي يشكلون نسبة ٦٦,٥ في المائة من نزلاء السجون في مدينة ريو دي جانيرو^(١٤).

مجتمعات "الكويلومبوس" المحلية المتبقية شكلها منحدرين من أصل أفريقي قاوموا الرق ولجأوا إلى مناطق البلد الداخلية، وهي عموماً مناطق منعزلة ويصعب الوصول إليها. وظلت هذه المجتمعات المحلية مبعدة عن سبل الحصول على الخدمات العامة وعن الاتصال المنتظم مع بقية المجتمع، على نحو يجعل وضعها الاجتماعي الاقتصادي يجسد هذا الاستبعاد. ونتيجة لذلك، هناك حاجة شديدة إلى سياسات عامة، وبصفة خاصة سياسات عامة تتعلق بالخدمات الصحية والتعليم والتنمية المحلية والحق في ملكية الأرض. ولتلبية هذه الحاجات، استهدفت الحكومة البرازيلية، في عام ٢٠٠٤، برنامج "مجتمعات الكويلومبولا في البرازيل"، الذي وجه عمل ١٨ هيئة تابعة للسلطة التنفيذية، وذلك، دائماً، في شراكة مع المجتمع المدني.

ومنذ بداية البرنامج، تم الإشهاد بوجود ١٧٠ ١ مجتمعاً محلياً ورفع ٥٨٥ دعوى لتسوية أوضاع ملكية الأراضي وإصدار ٢٤ سند ملكية أرض لصالح ٣١ مجتمعاً محلياً. وإجمالاً، تم تحديد ٣٥٦٢ ٣ مجتمعاً محلياً متبقياً من "الكويلومبوس" في الأراضي البرازيلية، بزيادة ملحوظة عن العدد الوارد في البيانات المحلية المتوافرة في عام ٢٠٠٣، التي تضمنت تقديراً يشير إلى وجود ٧٤٣ ٧ مجتمعاً فقط من هذه المجتمعات المحلية. وإجمالاً، لدى ١١٢ ١ مجتمعاً من مجتمعات "الكويلومبولا" سند ملكية يخص أراضيها.

٣-٣ الحق في الغذاء

٢٧- تشكل مكافحة الجوع محور سياسات الدولة المنظمة حول المعلم الاستراتيجي المسمى "القضاء على الجوع" وتتضمن إجراءات عاجلة وهيكلية لتأمين الحق في التغذية السليمة. وينضم برنامج القضاء على الجوع إلى ٤٩ برنامجاً وإجراء شاملاً ذات طابع جامع ومشارك بين الوزارات، مثل برنامج التغذية المدرسية (الذي يخدم ٣٧ مليون طفل سنوياً)، والائتمان، والتأمين والدعم التقني لأسر المزارعين، والإصلاح الزراعي، وشراء السلع الأساسية من المزارعين الأسريين، والتحويل المباشر للدخل، وبناء خزانات المياه لتخزين مياه الأمطار.

٢٨- وفي عام ٢٠٠٦، سن في البرازيل القانون الأساسي للغذاء والأمن التغذوي. وأنشأ هذا القانون النظام الوطني للغذاء والأمن التغذوي، وهو آلية مؤسسية لضمان الأعمال الفعال للحق في الغذاء، وهذا النظام على وشك أن تجري هيكلته. ويحدد القانون الأساسي للغذاء والأمن التغذوي الحق في الغذاء والأمن التغذوي باعتباره حق كل إنسان في سبيل منتظم ودائم للحصول على غذاء جيد النوعية، بمقدار كاف، دون المساس بسبل تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى، على أساس ممارسات معززة للصحة تحترم التنوع الثقافي وتكون قابلة للاستدامة بيئياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً. ويضفي هذا القانون الأساسي الصبغة المؤسسية على واجب السلطة العامة

التمثل في احترام أعمال حق الإنسان في التغذية السليمة وحماية هذا الأعمال وتعزيزه وتوفيره والإعلام به ورصده والتفتيش عليه وتقييمه وضمان توافر سبل تأمين تنفيذه^(١٥).

٢٩- وبالتوافق مع الحقائق التي اكتشفت بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الثالث بشأن الغذاء والأمن الغذائي، الذي عقد في عام ٢٠٠٧، تسلم الدولة البرازيلية، مع ذلك، بأن تحقيق السيادة التامة والأمن الغذائي يعتمد على جهود خاصة ترمي إلى تدعيم الأنشطة القائمة على الأسرة في مجالي الزراعة واستخلاص المواد الزراعية، وعلى تنفيذ برامج غذاء وأمن تغذوي من أجل السكان المستعدين اجتماعياً واقتصادياً (مثل جامعي المواد القابلة لإعادة التدوير، وسكان الشوارع، والسكان الأصليين غير المتوطنين، والمسنين، والمعوقين، والمعتقلين، وسكان مناطق الإشغال الحضري، ضمن غيرهم).

٣-٤ مكافحة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية

٣٠- مع بيان مستويات تركيز الدخل التي تتضمن البرازيل بين الدول ذات أعلى معدلات عدم المساواة الاجتماعية، تتوفر البرازيل حالياً على وضع سياسات جديدة وموحدة لإكمال الدخل، وتوفير استثمارات في الخدمات الصحية والتعليمية الشاملة، وعلى استهداف تحقيق نمو اقتصادي مع إدماج اجتماعي بغية مكافحة الفقر المدقع. ونتيجة لهذه الجهود، حقق البلد فعلاً أول أهداف الألفية الثمانية المتعلقة بالحد من الفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة حتى عام ٢٠٢٥. ففي الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٦، تحقق الحد من الفقر المدقع بنسبة ٥٨,٥٤ في المائة. وبالمثل، نجح البلد في الحد من عدم المساواة في الدخل، وبذلك وضع حداً لنمط ظل، لمدة طويلة، قائماً دون تغيير وعلى مستويات بالغة الارتفاع. وانخفض معدل الفقر المدقع من ٢٨ في المائة إلى ١٦ في المائة بين السكان فيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥؛ وانخفض معدل الفقر من ٥٢ في المائة إلى ٣٨ في المائة في الفترة ذاتها^(١٦). وبالأرقام المطلقة، ارتفع نحو ١٠ ملايين مواطن برازيلي عن خط الفقر وخرج أكثر من ٧ ملايين مواطن برازيلي من حالة العوز.

يكفل برنامج علاوة الأسرة "Bolsa Família" للمواطنين حقوقاً تتعلق بالتعليم والصحة والغذاء والأمن الغذائي، علاوة على أنه يشكل وسيلة لمكافحة الفقر. ويتمحور البرنامج ثلاثة خطوط عمل أساسية: التخفيف الفوري من حدة الفقر من خلال التحويل المباشر للدخل وعلى أساس النصيب الشهري للفرد من دخل الأسرة، والإسهام في الحد من الفقر بين الأجيال، عن طريق الامتثال لمشروطيات مثل المواظبة على الدراسة والمتابعة الصحية، والتنسيق مع السياسات العامة الأخرى بغية توجيه الأسر المستفيدة. ويصل البرنامج بخدماته إلى ١١,١ مليون أسرة فقيرة، أي إلى نحو ٤٥ مليون شخص، في جميع بلديات البلد. وفي عام ٢٠٠٧، خصص نحو ٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ البرنامج.

٣-٥ الحق في الأرض

٣١- ارتكز التوطن والسكنى في البرازيل على كثرة الممتلكات الكبيرة من الأراضي، مما أسفر عن التركيز الشديد للملكية الأراضي الذي تتسم به الأراضي الزراعية في البلد. والإصلاح الزراعي وتدعيم الزراعة القائمة على الأسرة حتميان للعدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وهذا أمر أساسي لإرساء نموذج للتنمية الريفية المستدامة.

٣٢- ومن هذا المنطلق، يهدف البرنامج الوطني للإصلاح الزراعي إلى إضفاء الصبغة الديمقراطية على إمكانية الحصول على الأرض، مع تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتوزيع ملكية الأراضي شرط ضروري ولكنه غير كاف لتعديل الهيكل الزراعي البرازيلي الحالي. ولذلك، فإن الحكومة، بالإضافة إلى توفير الأراضي والموارد اللازمة للبنية التحتية الأساسية، تتيح للفلاحين المتوطنين الحق في أمور من بينها الدعم التقني، والائتمان اللازم للإنشاء والإنتاج، والالتحاق بالبرامج التعليمية، والترسيم الطبوغرافي لقطع الأراضي، والدعم الضروري للتصنيع الزراعي والاستغلال التجاري، والتأمين الزراعي.

٣٣- وقد أفادت الخطة الوطنية الثانية للإصلاح الزراعي (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ٩٤٤ ٤٤٨ أسرة. وتتضمن مراحل تنفيذ التوطين، التي توفر أوضاعاً مناسبة لتنمية الإنتاج، تقديم دعم أولي لتوطين الأسر، ودعم لتكوين وتمويل وإنعاش الأسر المعيشية، بالإضافة إلى معونة خاصة للمنطقة شبه القاحلة. وفي عام ٢٠٠٧، استثمر أكثر من ٢٤٠ مليون ريال برازيلي في البنية التحتية في المستوطنات واستفادت ٤٠٠ ٨٠ أسرة تقريباً من الائتمان المقدم لبناء منازلها في المستوطنات الريفية.

٣٤- ومن خلال البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة القائمة على الأسرة، تقدم البرازيل إلى الفلاحين ما يلزم من ائتمان ودعم تقني لرفع انتاجهم وزيادة دخلهم، وهو ما يشكل أداة هامة للحد من أوجه عدم المساواة ولتوطين صغار المزارعين في المناطق الريفية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، خصص، إجمالاً، نحو ٤٠ بليون ريال برازيلي، في شكل ائتمانات، للمزارعين الأسريين، بزيادة من المستوى البالغ نحو ٤١٦ مليون ريال برازيلي في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى نحو ٨,٤٣ بليون ريال في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٣٥- وتسلم الدولة بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إتمام الإصلاح الزراعي. وتشير منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية إلى أن أعداداً كبيرة من العمال الريفيين وأسرههم مازالت بلا قطع أرض. ويقدر المنتدى الوطني للإصلاح الزراعي والعدل في الريف، المكون من المنظمات المعنية بقضية الإصلاح الزراعي، أن هناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة مقيمة في مخيمات، وهي أسر سبق تسجيلها وتنتظر تسليمها قطع أرض.

٣٦- وقد سجلت أحداث عنف ريفي متكررة، تتعلق على وجه الخصوص بالتراعات على حيازة الأراضي الريفية وملكيتها. ففيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، سجل أمين المظالم وإدارة الوساطة لتسوية التراعات، التابعة لوزارة التنمية الزراعية، سقوط ٧٢ ضحية قتلى من جراء هذه الأحداث^(١٧). بيد أن التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني المشتغلة بالدفاع عن حقوق الإنسان تبين أن الأعداد كانت أكبر من ذلك بكثير. وطبقاً لما أورده اللجنة الرعوية للأراضي، حدثت، في عام ٢٠٠٦، زيادة نسبتها ١٧٦,٩٢ في المائة، بالمقارنة بعام ٢٠٠٥، في محاولات الاغتياال، حيث سجلت ٧٢ حالة في عام ٢٠٠٦، في حين سجلت ٢٦ حالة في العام السابق. وتلقي هذه المنظمة المسؤولية عن استمرار العنف على انخفاض معدلات معاقبة المرتكبين. وتشير المنظمة إلى أنه تم تسجيل ١٠٤ ١ حادثة، أسفرت عن موت عمال مجموعهم ٤٦٤ ١ شخصاً، فيما بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٦. ومن بين كل هذه الحوادث، كان مرتكبو ٨٥ حادثة فقط من هذه الحوادث سيخضعون للمحاكمة. وتسجل المنظمة إدانة ٧١ مجرماً و ١٩ فاعلاً أصيلاً^(١٨). وعلاوة على ذلك، كان هناك، خلال الأعوام القليلة الماضية، عدد متزايد من الإدعاءات التي مفادها أن المؤسسات الزراعية الكبيرة تتسبب في إزالة الأحراج وتستخدم على نطاق واسع، منتجات زراعية سامة ضارة بالبشر والبيئة.

٣٧- ويتسبب العنف الريفي في أحداث ذات طابع رمزي قوي، تمس المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن البيئة على السواء. وهذه هي حالة الأخت دوروثي ماي ستانغ، زعيمة نحو ٥٠٠ أسرة من أسر العمال الريفيين، التي قتلت في عام ٢٠٠٥ في مجتمع محلي صغير في منطقة الأمازون البرازيلية.

٣-٦ الحق في التعليم

٣٨- تعتبر البرازيل ممارسة الحق في التعليم عنصراً رئيسياً في مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. والسياسة التعليمية للدولة مرتبطة باستراتيجيات إنمائية يجري تنفيذها فيما يتعلق بمجالات عدم المساواة الإقليمية والاقتصادية، وبالتنوع العرقي والإثني والجنساني وأوجه التنوع الأخرى. والمبادرات الحديثة للدولة، المتعلقة بهذه القضية، توسع النطاق الاجتماعي لحماية هذا الحق. وقد حقق معدل التغطية بالتعليم الأساسي في البرازيل مستويات عالمية تقريباً، مع توسع مواكب في المستويات التعليمية الأخرى. ففي المدارس المخصصة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة، على سبيل المثال، يبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق ٩٧,٤ في المائة. وأصبحت التحديات التي يواجهها البلد حالياً تتعلق بنوعية التدريس المقدم والتسرب من المدارس وانخفاض المستويات التعليمية.

٣٩- ومنذ عام ٢٠٠٧، تتمحور السياسات العامة في مجال التعليم حول "خطة تطوير التعليم"، التي أدرجت ضمن سياسات الدولة الاجتماعية ذات الأولوية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠. وتهدف خطة تطوير التعليم إلى تعزيز نتائج التعليم البرازيلي بطريقة منهجية وبتعزيز شديد على أشد المناطق ضعفاً. ولهذا الغرض، وضع مؤشر توليفي، يجمع بين البيانات المتعلقة بسير العمل في المدارس والبيانات الخاصة بأداء الطلاب، بغية توجيه سياسات التعليم الأساسي من الآن فصاعداً. وهذا المؤشر هو مؤشر تطوير التعليم الأساسي^(١٩).

٤٠- ومع استهلال خطة تطوير التعليم، تعترف الدولة البرازيلية بتحقيق تقدم في التنفيذ التام لحق الإنسان في التعليم، للأغراض التالية: '١' توسيع نطاق التغطية التعليمية، من حيث الجودة والنتائج؛ '٢' توسيع نطاق التعليم في مجال حقوق الإنسان، مع توفير ضمانات للسكان المستبعدين تقليدياً وللمعوقين ولذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة؛ '٣' تعزيز الأنظمة التعليمية العامة، على كل من مستوى الولاية ومستوى البلدية، للمجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين ومجتمعات "الكويلوبولا"؛ '٤' معالجة أوجه ضعف النظام التعليمي للشباب والكبار على نطاق البلد.

يشكل برنامج البرازيل نحو الأمية إحدى مبادرات الدولة البرازيلية لمكافحة الأمية. وهو يصل بخدماته إلى الشباب فوق سن الخامسة عشرة والكبار والمسنين، الذين لا يتوافر لهم سبيل إلى التعليم أو الذين اضطروا إلى قطع دراستهم، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الجغرافية ذات أعلى معدلات الأمية. وفي عام ٢٠٠٧، وصل البرنامج بخدماته إلى ١,٣ مليون شخص، وهو هدف سيجري توسيع نطاقه في عام ٢٠٠٨ للوصول إلى نحو مليوني شخص.

ومن خلال برنامج "جامعة للجميع"، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٤، تشجع الدولة البرازيلية على تقديم المنح الدراسية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى الطلاب الذين يقل نصيب الفرد من الدخل في أسرهم عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور، حيث تمنح المؤسسات التي تنضم إلى البرنامج إعفاء من بعض الضرائب. وتخصص نسبة مئوية من المنح الدراسية للمنحدرين من أصل أفريقي ومجموعات السكان الأصليين والأشخاص المعوقين. وبرنامج جامعة للجميع يفتخر بأن هناك حالياً أكثر من ١٤٠٠ مؤسسة مشاركة فيه وبأنه يفيد أكثر من ٣٠٠ ألف طالب. والهدف فيما يتعلق بعام ٢٠٠٨ هو تقديم ١٨٠ ألف منحة دراسية.

٣-٧ الحق في الصحة

٤١- نشدت إجراءات الدولة المتعلقة بتنفيذ الحق في الصحة، على مدى العقدین الأخيرین، تعزيز التکامل والشمول والمساواة وإدماج تكنولوجیات وخدمات جديدة في الرعاية الصحية المقدمة إلى السكان. وقد تحقق الوفاء بهذه الأغراض عند إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الصحي الموحد، الذي أنشأه الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨ والذي يجعل تقديم الرعاية الصحية العامة والمجانبة إلى المواطنين التزاماً على الدولة. ولضمان سلامة تنفيذ النظام الصحي الموحد، يتعين على الدولة، نتيجة لطبيعة النظام الصحي اللامركزية، أن تتولى إدارة سياسات عامة قادرة على أن تلي على نحو مناسب المطالب المختلفة الموجهة إلى النظام.

٤٢- ويضفي النظام الصحي الموحد أولوية على الإجراءات الوقائية وينشر المعلومات ذات الصلة كيما يعرف السكان حقوقهم والمخاطر التي تتعرض لها صحتهم. وقد اضطلع النظام، على مدى تاريخه، بقيادة برامج ناجحة بشكل خاص لتنفيذ الحق في الصحة، مثل "البرنامج الوطني للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)" واستراتيجية "صحة الأسرة"، جعلت الرعاية الصحية أقرب إلى السكان.

٤٣- وتسببت سياسات الحفز على الرضاعة الطبيعية وزيادة التغطية باللقاحات وتوفير الفحص السابق للولادة، المرتبطة بالاستثمار في التوسع الحضري والإصحاح الأساسي، في خفض معدل وفيات الأطفال حتى سن الخامسة إلى النصف في البرازيل^(٢٠). بيد أنه مازال يتعين التغلب على التحديات التي يفرضها الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والتمييز الإثني - العرقي.

٤٤- ومن ناحية أخرى، توجد ثغرة حرجة بين الغرض الأسمى المتمثل في تحقيق الشمول الذي يهدف إليه النظام الصحي الموحد وبين الحالة الراهنة لمدى تيسر الخدمات الصحية في البرازيل. ففيما يتعلق بشبكة المستشفيات، على سبيل المثال، هناك نقص في عدد الأسرة اللازمة للإقامة في المستشفيات للعلاج، وهو ما يدفع السكان إلى الاعتماد على شبكة المستشفيات الخاصة: في عام ١٩٩٣ كان عدد الأسرة لكل ١٠٠٠ من السكان ٣,٣٥، وقد انخفض إلى ٢,٠٣ في عام ٢٠٠٥. كما أن وضع أسرة المستشفيات العامة أشد خطورة، إذ انخفض عدد أسرة المستشفيات العامة من ٠,٩١ لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٨٧ في عام ٢٠٠٥. وانخفض عدد حالات الاحتجاز في المستشفيات من ١٠٠/٨,١ من السكان في عام ١٩٩٣ إلى ١٠٠/٦,٢ من السكان في عام ٢٠٠٥. وفي الفترة ذاتها، ارتفع معدل الوفيات في المستشفيات من ٢,٢ في المائة إلى ٣,٢ في المائة^(٢١).

٤٥- وما زالت هناك حالات أمراض متوطنة. ففي حالة الملاريا، على سبيل المثال، يبلغ المتوسط السنوي للحالات المسجلة ٥٣٠ ألف حالة، تتركز في المنطقة الشمالية من البلد (أكثر من ٩٩ في المائة من الحالات)^(٢٢). ومنذ عام ١٩٩٠، بدأ عدد حالات "حمى الضنك" في البلد يتزايد، فوصل إلى مستوى قياسي قدره ٧٩٤ ألف حالة في عام ٢٠٠٢، ثم انخفض العدد إلى ١١٧ ٥١٩ حالة في عام ٢٠٠٤. وارتفع العدد من جديد إلى ٤٠٦ ٢١٧ حالة في عام ٢٠٠٥، وجرى الإبلاغ عن ٣٢ ٦٠٦ حالة فيما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٦^(٢٣).

٤٦- وفي الأشهر القليلة الماضية، أخذت الصحافة البرازيلية تشدد على بعض حالات الحمى الصفراء المكتشفة في البلد. بيد أنه جرى التحقق من أن ٣٣ فقط من البلاغات حدثت في الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهذا عدد أقل كثيراً من عدد الحالات المسجلة في عام ٢٠٠٠ وهو ٨٥ حالة.

استراتيجية "صحة الأسرة" استراتيجية لإعادة توجيه نموذج المساعدة من خلال أعمال التنفيذ التي تضطلع بها فرق متعددة المهن في الوحدات الصحية الأساسية، مما يعزز العناية الأساسية. وهذه الفرق مسؤولة عن متابعة عدد معين من الأسر، موجود في منطقة جغرافية محدودة. وتضع الفرق إجراءات للنهوض بصحة المجتمع المحلي.

ومن الناحية الكمية، هناك ٣١١ ٢٧ فرقة صحة أسرة و٩٠٦ ٢١٠ وكيل صحة مجتمع محلي يعملون في المدن البرازيلية. والتحديات القائمان بالنسبة إلى عام ٢٠٠٨ هما زيادة التغطية ببرامج صحة الأسرة وتوسيع نطاقها بحيث تشمل السكان الأصليين والسكان الذين يعيشون في مجتمعات "الكويلومبوس" (بقايا مجتمعات الرقيق من القرن التاسع عشر). والهدف فيما يتعلق بعام ٢٠٠٨ هو زيادة عدد فرق صحة الأسرة إلى أكثر من ٢٩ ألف فرقة.

٨-٣ الحق في العمل

٤٧- تركز السياسات العامة للحكومة البرازيلية في مجال تعزيز الحق في العمل والامتثال له على مفهوم "العمل اللائق"^(٢٤)، الذي صيغ في نطاق نشاط منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٣. وتوخياً للامتثال له، استحدثت، في عام ٢٠٠٦، "جدول الأعمال الوطني الخاص بالعمل اللائق"، الذي وضعت أولوياته واستراتيجياته ونتائجه المتوقعة في عملية التشاور مع منظمات العمال وأصحاب العمل. وتتألف أولويات الحكومة فيما يتعلق بتفعيل الحق في العمل من توفير وظائف أكثر وأفضل؛ والقضاء على السخرة وعمل الأطفال؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي، وهي لا تزال تشكل تحديات يتعين أن تواجهها الحكومة البرازيلية.

٤٨- وفي عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أصبحت البطالة، نتيجة لما تسمى سياسات التكيف الهيكلي، مشكلة أساسية تواجه المجتمع البرازيلي، بسبب تأثير التفكك الاجتماعي الناجم عن ازديادها. بيد أن معدل البطالة في البرازيل يظهر حالياً اتجاهًا تناقصياً واضحاً. فقد مس ٩,٦ في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً في عام ٢٠٠٤، ولكنه يظهر نسبة مئوية أقل كثيراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧: ٧,٤ في المائة. وفيما يتعلق بإجمالي السكان العاملين في إطار نوع من أنواع علاقة العمل، زاد معدل المشتغلين بعمل رسمي من ٦١,٧ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى ٦٣,٤ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بينما انخفضت النسبة المئوية لغير المشتغلين بعمل رسمي من ٢٨,٣ في المائة إلى ٢٦,٦ في المائة في الفترة ذاتها^(٢٥).

٤٩- وبخصوص عدد الوظائف المنشأة، لوحظ نمو في الاستثمارات في التوظيف والأعمال المدرة للدخل - من ٦,٩ بليون ريال برازيلي في عام ٢٠٠٢ إلى ٢١,٢ بليون ريال برازيلي في عام ٢٠٠٥ - الموجهة إلى البرامج الائتمانية للشركات الصغيرة جداً والصغيرة والتعاونيات والزراعة الأسرية. ففي عام ٢٠٠٧، طبقاً لما ورد في السجل العام للعاملين والعاطلين، أنشئت ١,٦ مليون وظيفة رسمية، بزيادة نسبتها ٥,٨٥ في المائة.

٥٠- ومنذ عام ١٩٩٥، تعزز الحكومة مكافحة العمل في أوضاع شبيهة بالرق. ففي عام ٢٠٠٥، استهلكت الخطة الوطنية للقضاء على السخرة، التي تتوخى سياسات تنفذ بوسائل مختلفة من بينها، على سبيل المثال، تجنب

عودة العمال، الذين أنقذوا، إلى العمل في أوضاع شبيهة بأوضاع الرق؛ وتأهيل العمال الذين أنقذوا؛ وإعداد قائمة بأصحاب العمل الذين أبقوا العمال في أوضاع شبيهة بأوضاع الرق. وبخصوص الموضوع، من المهم ذكر أن هناك اقتراحاً لتعديل الدستور يجري بحثه في الكونغرس الوطني ويتعلق بمصادرة المزارع، التي يكتشف فيها الاستغلال بالسخرة، دون دفع تعويض. وأخيراً، تنفذ الحكومة البرازيلية إجراءات تفتيشية مباشرة للقضاء على السخرة: "فريق التفتيش الخاص" المرتبط بوزارة العمل. وفي السنوات الاثني عشرة الماضية، حرر هذا الفريق المتنقل ٦٤٥ ٢٧ شخصاً. وفي عام ٢٠٠٧، تم تحقيق ٨٧٧ ٥ عملية إنقاذ، وهو أكبر عدد تم تحقيقه منذ عام ١٩٩٥، عندما بدأ تنفيذ هذا النوع من التفتيش. وتشدد منظمة العمل الدولية، في تقريرها المعنون "التحالف العالمي لمكافحة السخرة"، الصادر في عام ٢٠٠٥، على البرازيل باعتبارها إحدى الجهات الفاعلة على النطاق العالمي التي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال.

٩-٣ مناهضة التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون

٥١- لا تزال تلاحظ، في البرازيل، اتهامات متكررة بحدوث إساءة استعمال للسلطة وتعذيب واستخدام مفرط للقوة، يرتكبها بصفة رئيسية ضباط الشرطة وموظفو السجون. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على سبيل المثال، أسفرت عملية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في مجمع "Complexo do Alemão"، وهو مجمع أحياء فقيرة في ريو دي جانيرو، عن موت ١٩ شخصاً، من بينهم ضحايا مزعمون لعمليات إعدام خارج نطاق القانون، طبقاً لما أوردته كيانات المجتمع المدني. وبناء على طلب من حكومة ولاية ريو دي جانيرو، التي أجرت فعلاً فحصاً تقنياً بمعرفة خبراء، أجرت الإدارة الخاصة لحقوق الإنسان برئاسة الجمهورية دراسة مستقلة أكدت وجود دلائل على حدوث حالات إعدام. وتحدد البيانات الرسمية لولايي ساو باولو وريو دي جانيرو - وهما الولايتان الوحيدتان في الاتحاد اللتان لديهما قاعدة بيانات للتشاور العام بخصوص الاتهامات الموجهة ضد ضباط الشرطة - أن ضباط الشرطة قتلوا ٥٢٠ ٨ شخصاً في هاتين الولايتين خلال الأعوام الخمسة الماضية.

٥٢- وتسلم الحكومة البرازيلية بخطورة هذا الوضع. ومن الصعب قياس حجم المشكلة، والعقبة الأولى هي الافتقار الحالي، في البلد، إلى قواعد إحصائية للقياس الكمي للأحداث بطريقة دقيقة.

٥٣- وفيما يتعلق بالتعذيب، تجدر الإشارة، كمثال، إلى تقديرين: '١' البيانات التي أثارها مجلس الادعاء بخصوص الاتهامات الموجهة خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وقد حدد التقرير ٤٠٤ حالات في ١٧ ولاية^(٢٦)؛ '٢' البحوث الأكاديمية المركزة على السوابق القضائية لمحكمة الاستئناف في ولاية ساو باولو في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، التي حددت ١٢٧ ٨ حالة ذكرت كلمة "تعذيب"، وقد انخفض هذا العدد إلى ٣٧ حالة عند البحث عن عبارة "تعذيب على يد الشرطة"^(٢٧).

٥٤- ويتعين التشديد على الخطة الوطنية للإجراءات المتكاملة لمنع التعذيب ومناهضته، القائمة على توصيات المقرر الخاص، نايجل رودلي، التي قدمت في عام ٢٠٠١ إلى لجنة حقوق الإنسان. والغرض من الإجراءات المتضمنة في الخطة المعاقبة الفعالة على التعذيب وتمكين الضحايا من التصرف. وقد انضمت، حتى الآن، إحدى عشرة ولاية برازيلية إلى الخطة، وشكلت لجان ولايات الغرض منها أن تعزز، على المستوى المحلي، التدابير المنصوص عليها في

الخطة (مثل إنشاء مكاتب أمناء مظالم لأنظمة الشرطة والسجون وتفويض كيانات المجتمع المدني صلاحية مراقبة السجون).

٥٥ - ويشكل إنشاء اللجنة الوطنية لمنع التعذيب ومناهضته في البرازيل، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، معلماً مؤسسياً مهماً لمناهضة التعذيب على نحو فعال ودائم. ويجري اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب ومناهضته، امتثالاً للالتزامات المحددة في البروتوكول الإضافي الذي تم التصديق عليه مؤخراً.

٥٦ - والتحديات الرئيسية فيما يتعلق بالقضاء التام على التعذيب في البلد هي مقاومة الموظفين العاملين لاهتمام زملائهم وللتحقيق في الحالات التي تمس هؤلاء الزملاء، وخوف الضحايا وأقاربهم من توجيه الاتهام بالتعذيب، والتصور الخاطئ لدى الموظفين العاملين والسكان عموماً الذي مؤداه أنه يمكن تبرير العنف في سياق مكافحة المجرمين.

٣-١٠ الحق في الأمن العام

٥٧ - يسند الدستور البرازيلي إلى وحدات الاتحاد الاختصاص الأساسي في شؤون الأمن العام. ومع وضع هذا في الاعتبار، فإن التحديات في مجال الأمن العام في البرازيل تجعل هذه المسألة أولوية للحكومة. ويطلب الرأي العام مكافحة الإجرام، وهو ذو معدل شديد الارتفاع في المناطق الحضرية الكبيرة. وهناك شعور بانعدام الأمن لدى السكان بسبب الهجمات الإجرامية الجريئة ضد النظام العام. ففي أيار/مايو ٢٠٠٦، على سبيل المثال، شنت هجمات ضد ضباط الشرطة بأوامر أصدرها من داخل السجون زعماء العصابة الإجرامية المسماة "القيادة الأولى للعاصمة" وأثارت هذه الهجمات حالة من الذعر في مدينة ساو باولو. والحقيقة التي مفادها أن البلد خضع لنظام حكم دكتاتوري لمدة عشرين عاماً (١٩٦٤-١٩٨٥) تساعد على شرح الصعوبات التي مازالت تواجه اليوم في العمل على التوفيق بين توفير أمن عام فعال والاحترام التام لحقوق الإنسان.

٥٨ - ولتوجيه عمل الشرطة وفقاً لمبادئ المواطنة والحقوق الأساسية، توفر الحكومة دورات تدريبية لضباط الشرطة مع التشديد على حقوق الإنسان (حضرها بالفعل نحو ٤٥٠ ألف شخص)، وتعزز آليات الرقابة الخارجية على نشاط الشرطة (مثل أمين المظالم بالشرطة)، وتشجع، في دورات بناء القدرات، على استعمال الأسلحة غير المميتة وأحدث تقنيات استخدام القوة، المأذون به قانوناً، بطريقة تدريجية. وبالإضافة إلى ذلك، استهدلت الحكومة، في عام ٢٠٠٧، البرنامج الوطني للأمن العام فيما يتعلق بمبادئ المواطنة، الذي يتمثل مبدؤه التوجيهي الأساسي في التوفيق بين السياسات العامة في مجال الأمن والبرامج الاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لمنع الجريمة واحترام حقوق الإنسان. والتحدي الذي يواجهه هذا البرنامج الوطني هو مكافحة الجريمة المنظمة، مع تركيز استراتيجياته على مكافحة الفساد في نظام السجون لضمان أمن المواطنين. وقد أعد البرنامج بهدف الوصول إلى أسباب العنف دون التخلي عن استراتيجيات حفظ الأمن الاجتماعي والقمع المقيد. ومبادئ البرنامج التوجيهية الأساسية هي: '١' تأهيل وتقييم المهنيين العاملين في قطاع الأمن العام؛ '٢' إعادة هيكلة نظام السجون؛ '٣' مكافحة فساد الشرطة؛ '٤' إشراك المجتمع المحلي في برامج منع العنف. ويركز البرنامج على الشباب، ويسعى إلى أن يقود الشباب

الموجودين في حالة ضعف إلى المشاركة في البرامج الاجتماعية. ويجب التذكير بأن العنف سبب وفاة ٦٨,٢ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في البلد، وهذا معدل يثير القلق إذا قورن بالمؤشرات على نطاق العالم.

٥٩- وبالإضافة إلى البرنامج الوطني للأمن العام فيما يتعلق بمبادئ المواطنة، تعمل الحكومة على تعزيز نظام الاستخبارات الجنائية لديها بغية تحسين مكافحة الجريمة المنظمة.

٦٠- وتسلم البرازيل بالحاجة إلى أن يجري بانتظام إعداد بيانات عن العنف، وهو ما يتطلب تحقيق مزيد من الترابط بين قواعد بيانات الولايات الاتحادية العديدة. ولتعزيز هذا الترابط، يجري تحسين آليات مثل النظام الموحد للسلامة العامة، الذي يسند إلى الاتحاد دور مدير استراتيجية وطنية للأمن العام ويعزز العمل التعاوني والنظامي للولايات الاتحادية، الذي أرسى أساس إقامة النظام الوطني لإحصاءات الأمن العام والعدالة الجنائية.

٦١- ويبلغ عدد السجناء البرازيليين نحو ٤٢٠ ألف شخص، منهم ١٢٢ ألف شخص موجودون في السجن دون أن يحاكموا. وهناك نقص في الوظائف في نظام السجن يبلغ نحو ١٠٥ ألف وظيفة شاغرة. والاحتفاظ بالسجناء عنصر يولد عمليات تمرد متواترة، تسبب في النهاية موت بعض السجناء. وتشجع الحكومة على تطبيق عقوبات وتدابير بديلة لها (غير السجن)، وقد جرى تطبيقها خلال الأعوام العشرة الماضية لصالح أكثر من ١٧٤ ألف شخص. ويجري اتخاذ تدابير لزيادة فرص العمل للسجناء وللأشخاص الذين يغادرون السجن. وفي الوقت الحالي، يعمل نحو ٨٧ ألف سجين على أساس طوعي، مما يتيح لهم، بالإضافة إلى الدخل المتوقع، خفض مدد عقوباتهم. كما زادت شبكة مدارس السجن، مما يتيح للسجناء تلقي التعليم. ويتضمن البرنامج الوطني للأمن العام فيما يتعلق بمبادئ المواطنة، بين إجراءاته، تخفيف العقوبة إذا التحق السجناء بالفصول الدراسية في مدارس السجن.

٦٢- ورداً على حدثين وقعا مؤخراً في سجون عامة في ولاية ميناس غيريس في عام ٢٠٠٧، ومات فيهما سجناء مجموعهم ٣٣ سجيناً في تمرد أعقبه حريق، أنشئت لجنة اتحادية للتحقيقات التشريعية، بهدف تحري مواطن الضعف في نظام السجن البرازيلي والبحث عن حلول لتحقيق الامتثال الفعال لقانون الإعدام الجنائي.

٦٣- ومن التدابير الرئيسية التي اتخذت في الأعوام الماضية سن قانون الغرض منه مكافحة بيع وتداول واستخدام الأسلحة النارية في البلد والحد من هذه الأعمال^(٢٨). وعلى الرغم من أن الحظر التام لتجارة الأسلحة النارية لم تتم الموافقة عليه في استفتاء جرى تنظيمه في هذا الخصوص^(٢٩)، فإن التشريع الجديد، الذي أعقبته حملة لجمع الأسلحة، أدى إلى تدمير نحو ٥٠٠ ألف قطعة سلاح، كما أنه، بالتأكيد، أحد أسباب الانخفاض البالغ ١٦,٦ في المائة في عدد الأشخاص الذين قتلوا بأسلحة نارية في البلد.

١١-٣ الحق في حفظ الذاكرة ومعرفة الحقيقة

٦٤- عاشت البرازيل تحت سيطرة دكتاتورية عسكرية لمدة ٢١ سنة، فيما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٨٥، عندما بدأت عملية إعادة الديمقراطية بقيام مجلس انتخابي بانتخاب أول رئيس مدني منذ الانقلاب العسكري الذي حدث

في عام ١٩٦٤. وخلال فترة الحكم السلطوي تلك، كان هناك تعذيب واختفاء أشخاص واغتيال معارضين سياسيين على يد موظفين مخولين صلاحية القيام بذلك من الحكومة.

٦٥- وفي عام ١٩٧٩، أثناء وجود آخر حكومة عسكرية، سن قانون عفو، سمح بأن يعود إلى البلد زعماء المعارضة الذين كانوا يعيشون في المنفى. وفي وقت لاحق، في عام ١٩٩٥، سن القانون ٩١٤٠، الذي بموجبه اعترفت الحكومة بمسؤوليتها عن موت ١٣٦ معارضاً سياسياً، وكفلت تعويض أقارب الضحايا.

٦٦- وبموجب القانون ذاته، أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بالأشخاص الذين توفوا واختفوا لأسباب سياسية، المؤلفة من ممثل عن البرلمان وممثل عن أقارب الضحايا وعضو من القوات المسلحة وعضو من وزارة الخارجية وعضو من مجلس الادعاء العام وثلاثة أشخاص معينين من رئيس الجمهورية. وبعد ١١ سنة من العمل، اختتم التحقيق، كما تم الحكم في ٣٣٩ حالة متعلقة بوفاة واختفاء أشخاص، منها ٢٢١ حالة أقر بصحتها وحصل أقارب المشمولين بها على تعويض. وتعمل اللجنة حالياً بفحص جثث المتوفين والبحث عن الأشخاص المختفين وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالحمض النووي الريبي متزوج الأكسجين (الدنا) سستيح تخزين المواد الوراثية للأقارب بغية مقارنتها مع المواد الوراثية الموجودة في الهياكل العظمية للضحايا التي قد يتم العثور عليها في المستقبل.

٦٧- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، أصدر رئيس الجمهورية الكتاب التقريري المعنون "Direito à Memória e à Verdade" (الحق في حفظ الذاكرة ومعرفة الحقيقة) الذي يعرض نتيجة العمل الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة المعنية بالأشخاص الذين توفوا واختفوا لأسباب سياسية. ويلخص الكتاب جميع الحالات التي عرضت على اللجنة للنظر فيها، خلال ١١ سنة، بما في ذلك تاريخ وسيرة الأشخاص الذين اختفوا في الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، نتيجة للمشاركة أو المشاركة المزعومة في أنشطة سياسية للطعن في النظام السياسي القائم عندئذ. وبإصدار هذا الكتاب قطعت الحكومة البرازيلية خطوة إلى الأمام على طريق الاضطلاع بمسؤوليتها التاريخية والإدارية عن سلامة المنشقين السياسيين والمصير المفروض عليهم.

٦٨- ورغم التقدم المحرز، لاتزال هناك تحديات تواجه الفتح التام للملفات المحتوية على معلومات تتعلق بجهاز القمع التابع للنظام العسكري (١٩٦٤-١٩٨٥)، وبالعثور على رفات الأشخاص الذين اختفوا، وبمنهجة جمع إفادات الشهود والمعلومات التي قد تساعد في هذا البحث.

٣-١٢ الحق في حرية التوجه الجنسي والهوية الجنسية

٦٩- يشكل تأكيد الحقوق المدنية لمشتهيي الجنس المثلي في جدول الأعمال السياسي الوطني ظاهرة حديثة في تاريخ دمج حقوق الإنسان في الثقافة البرازيلية. والمعلم الأول لتناول هذا الموضوع في نطاق الإدارة العامة، في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حدث بواسطة سياسات الصحة العامة، في إجراءات المكافحة ومساعدة المصابين بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وبصفة خاصة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبإدراج إحالات إلى السكان من مشتهيي الجنس المثلي ومشتهيي الجنسين والمتحولين جنسياً^(٣٠)، في البرنامج الوطني الثاني لحقوق الإنسان، في عام ٢٠٠٢، وإنشاء برنامج "البرازيل من غير رهاب مشتهيي الجنس المثلي"، في عام ٢٠٠٤، اكتست إجراءات حماية الحق في حرية التوجه الجنسي مزيداً من الاتساق والشمول والوضوح.

٧٠- و"الاستعراضات الفخرية للواطنين"، التي نظمها المجتمع المدني بدعم حكومي، ساهمت، في الأعوام الأخيرة، في قمع التغيب الاجتماعي لجماعة مشتبهى الجنس المثلي ومشتبهى الجنسين والمتحولين جنسياً، بإرساء حقوق هذه الشريحة السكانية والتحذير من ممارسة أشكال العنف والعزل والتمييز ضد مشتبهى الجنس المثلي.

٧١- ولمواصله هذه العملية، تسلم الحكومة البرازيلية بضرورة وضع قواعد معيارية تنظم تعزيز الحقوق الخاصة للسكان من مشتبهى الجنس المثلي وتدرج، في الوقت نفسه، السلوك القائم على رهاب مشتبهى الجنس المثلي في التشريع الجنائي^(٣١)، على أن يوضع في الاعتبار، بصفة خاصة، أن مشتبهى الجنس المثلي أهداف متكررة لأعمال العنف والقتل. وبخصوص معدلات العنف المميت ضد السكان من اللواتيين والسحاقيات والمتحولين جنسياً، من المناسب ملاحظة أن المجتمع المدني يحدد أن ٢ ٧٩٠ حالة قتل أشخاص من مشتبهى الجنس المثلي ربما تكون قد حدثت فيما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٦ وأن غالبيتها ربما تكون قد ارتكبت بسبب رهاب مشتبهى الجنس المثلي^(٣٢).

٧٢- ومع اقتراب المؤتمر الوطني الأول المعني بشريحة مشتبهى الجنس المثلي ومشتبهى الجنسين والمتحولين جنسياً، الذي دعا رئيس الجمهورية إلى عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يتعزز تحقيق كسب كبير لتأكيد حقوق الإنسان في البرازيل.

برنامج البرازيل من غير رهاب مشتبهى الجنس المثلي - برنامج مكافحة التمييز ضد مشتبهى الجنس المثلي ومشتبهى الجنسين والمتحولين جنسياً وتعزيز مواطنة مشتبهى الجنس المثلي، الذي أسفرت عن إنشائه مناقشات المجتمع المدني مع الحكومة، يتضمن إجراءات متكاملة لتعزيز مواطنة مشتبهى الجنس المثلي ومشتبهى الجنسين والمتحولين جنسياً في جميع ولايات البرازيل. ويتألف البرنامج من إجراءات لدعم مشاريع تدعيم المؤسسات العاملة في هذا المجال؛ وتأهيل المهنيين العاملين في ميادين الصحة والتعليم والسلامة العامة؛ ونشر المعلومات عن حقوق شريحة مشتبهى الجنس المثلي ومشتبهى الجنسين والمتحولين جنسياً ومد نطاق خدمات مراكز الدعم والرعاية إلى ضحايا العنف من مشتبهى الجنس المثلي. ولا بد من التشديد على أن من بين النتائج المحققة تنفيذ ٤٧ مركزاً مرجعياً لحقوق الإنسان معنية بمنع ومكافحة رهاب مشتبهى الجنس المثلي، في جميع ولايات البلد تقريباً، توفر خدمات قانونية ونفسية واجتماعية تخصصية، وإنشاء ١٢ مركز بحوث لتعزيز مواطنة مشتبهى الجنس المثلي ومشتبهى الجنسين والمتحولين جنسياً في جامعات الشبكة العامة.

٣-١٣ حقوق السكان الهنود

٧٣- التحديان اللذان تواجههما الحكومة البرازيلية فيما يتعلق بالسكان الهنود هما كفالة الحق في الحياة وفقاً لمستوياتهم الثقافية وتعزيز المواطنة الكاملة للسكان الهنود ومشاركتهم الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلد.

٧٤- وتعتقد الحكومة البرازيلية أن الاعتراف بأراضي الهنود وترسيمها وتنظيم أوضاعها هي الخطوات الرئيسية للاعتراف بحقوقهم الفردية والجماعية. ويهدف "برنامج حماية الأراضي الهندية"، الذي تتولى المسؤولية عنه المؤسسة الوطنية للهنود، إلى التنظيم الزراعي للأراضي التي كان يشغلها عادة السكان الهنود، وفقاً للوائح الدستورية المنظمة لهذه المسألة، التي تنص على أن هذه الأراضي أصول للاتحاد يقتصر الانتفاع المفيد بها، كما تقتصر ملكيتها الدائمة، على السكان الهنود.

٧٥- ويمكن اعتبار برنامج حماية الأراضي الهندية المعلم في الاعتراف بالحقوق الأصلية للسكان الهنود. ففي البرازيل، توجد قطع أرض هندية مجموعها ٦١٥ قطعة معترف بها حتى الآن، وتبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٧ ملايين هكتار أو ١,٠٧ ملايين كيلومتر مربع. ويعادل هذا ١٢ في المائة من الأراضي البرازيلية وأكثر من مثلي أراضي فرنسا. ومن هذه القطع، توجد ٤٢٢ قطعة، أو ٩٧,٢ مليون هكتار، تم ترسيمها فعلاً حسب الأصول مع الاعتراف التام بملكية السكان الهنود لها وانتفاعهم المفيد بها. ويجري تقييم بقية قطع الأرض وفقاً للمراحل المختلفة لعملية الاعتراف المعيارية.

٧٦- وإلى جانب التقدم الواضح في الإطار القانوني لحقوق الهنود، وقعت أحداث عنف ضد بعض المجتمعات الهندية المحلية نجحت، عادة، عن المنازعات على الأراضي. وفي هذا السياق، يجدر ذكر التحديات التي تواجهها مجتمعات غواراني كايوا المحلية في منطقة دورادوس بولاية ماتو غروسو دو سول. فهي تجاهد من أجل الاعتراف بأراضيها، وضمان سلامتها، ومن أجل الحفاظ على مهاراتها الخاصة بالتناسخ الاجتماعي والاستدامة الاقتصادية. ويقدر مجلس السكان الأصليين التبشيري، وهو منظمة مجتمع مدني، أنه جرى، في عام ٢٠٠٧، اغتيال ٥٨ هندياً في البرازيل، منهم ٣٥ في ماتو غروسو سول^(٣٣). وقد أفضت سياسات السكان الأصليين المتبعة في الماضي، بالخطأ، إلى تركز أبناء مجتمعات غواراني نانديفا وكايوا المحلية، على وجه الخصوص، في محميات صغيرة يتسم فيها نطاق التربة ونوعيتها بأثما غير ملائمين لتلبية احتياجاتهم. ويعمل هنود كثيرون في أنشطة إنتاجية محلية، بالقرب من مصانع تجهيز قصب السكر، حيث يحصلون على أجور بالغة الانخفاض أو يعيشون في حالة عوز.

٧٧- ولمعالجة هذه المشكلة، في عام ٢٠٠٤، أنشأت الحكومة البرازيلية لجنة إدارة سياسات مناصرة السكان الأصليين، المؤلفة من ممثلي الوزارات ذات الصلة بالموضوع، لمواجهة الحالات العاجلة المسببة لوفاة الأطفال نتيجة لسوء التغذية. وقد نجحت المبادرة. وتمت مواجهة الوضع السابق بتحقيق تكامل إجراءات الطوارئ والإجراءات الهيكلية. وتهدف الخطوات الرئيسية إلى تحقيق الأهداف التالية: الحد من تعويل المجتمعات المحلية في هذا الصدد باستخدام سلال الأغذية المقدمة من الحكومة؛ وتقديم مساعدة قانونية مناسبة بالاستناد إلى تخصص الجهات الفاعلة المحلية؛ والاعتراف بالأراضي التقليدية من أجل إعادة التوطين في المستقبل (هذا أهم تدبير هيكلي)؛ وتنفيذ خطة علاقات أسرية ومجتمعية - تحذ من تشتيت الأسر والتعصب الديني - وتعزيز القيم الثقافية والهوية لمجتمعات غواراني المحلية، ضمن أمور أخرى.

يشكل اعتماد وضع أرض ريبوزا سيرا دو سول الهندية، التي تبلغ مساحتها ٤٦٤ ١٧٤٧ هكتاراً، ذروة عملية طويلة في النضال من أجل إعمال حقوق الإنسان للسكان من مجتمعات ماكوكسي ووايكسانا وإينغاريكو وباتامونا وتاوريبانغ المحلية في شمال البرازيل. وأرض ريبوزا سيرا دو سول الهندية إحدى الأراضي الرئيسية الخاضعة تقليدياً لشغلها بوضع اليد في البلد، وفقاً للمادة ٢٣١ من الدستور الاتحادي. وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان هذه الأرض من الهنود يبلغ أكثر من ١٤ ألف شخص. وبسبب كبر عدد المستوطنات والعلاقات فيما بينها، يجري ترسيم هذه الأرض الهندية على نحو متواصل.

وعلى الرغم من تعبئة جماعات معارضة لهذا الاعتراف، فإن رئيس الجمهورية، في عام ٢٠٠٥، اعتمد، في صك رسمي، وضع أرض ريبوزا سيرا دو سول الهندية. وبعد ذلك بدأت أعمال إبعاد السكان غير الهنود، سواء كانوا من الشاغلين أم الملاك الريفيين أم سكان القرى. ولم تنته هذه العملية بعد، نتيجة لمقاومة منتجحي الأرز المحليين، الذين يستخدمون كل الوسائل القانونية المتاحة للبقاء في الأراضي الهندية. وتبذل الحكومة البرازيلية قصارى جهودها لإتمام عملية إخلاء المنطقة بطريقة سلمية وفي أقرب وقت ممكن، من أجل كفالة جميع حقوق سكان المنطقة من الهنود.

٣-١٤ حقوق الطفل والمراهق

٧٨- كانت البرازيل من أول البلدان التي وضعت إطاراً قانونياً، في عام ١٩٩٠، وفقاً للمبادئ المعتمدة في اتفاقية حقوق الطفل. ومنذ ذلك الحين، تركز السياسات العامة في هذا المجال على مبدأ الحماية التامة، كما هو منصوص عليه في قانون الطفل والمراهق. ويعترف مبدأ الحماية التامة بالوضع الخاص لنمو الأطفال والمراهقين، والطابع الشامل لحقوقهم، ودورهم البارز.

٧٩- وقد تضمن قانون الطفل والمراهق المبادرات التالية لمعالجة المشاكل الرئيسية بخصوص الأطفال والمراهقين المعرضين للخطر: إنشاء محاكم عدل متخصصة ودائرة ادعاء عام ومكاتب شرطة؛ والنهج المتعلق بالسياسات المتعددة التخصصات؛ وعملية لامركزية لصنع القرارات بشأن السياسات العامة؛ وتشارك المسؤولين العاميين وأعضاء المنظمات غير الحكومية في المجالس التداولية؛ وإنشاء صناديق خاصة للإجراءات السياسية المعتمدة. وأفضت أوجه التقدم الرئيسية في هذا المجال إلى خطط وطنية جديدة لمناهضة العنف الجنسي؛ ومنع عمالة الأطفال والقضاء عليها؛ وكفالة الحق في علاقة أسرية ومجتمعية؛ وإقامة نظام وطني للخدمات الاجتماعية والتعليمية. وإلى جانب هذه الإنجازات، استهلكت، في عام ٢٠٠٣، خطة الرئيس صديق الطفل والمراهق، امتثالاً للأهداف الإنمائية للألفية، وهي الخطة التي تتولى رصدها شبكة من كيانات المجتمع المدني بغية جمع المعلومات عن العنف ضد الأطفال والمراهقين. ويتبين من المعلومات المتاحة أن البرازيل استهلكت، في عام ٢٠٠٧، الخطة الاجتماعية للطفل والمراهق، التي تنطوي على إجراءات في المجالات الاستراتيجية لمناهضة العنف.

٨٠- وفي عام ٢٠٠٧، عقد المؤتمر الوطني السابع المعني بحقوق الأطفال والمراهقين من أجل استعراض أوجه التقدم والتحديات بخصوص السياسات العامة على أرض الواقع. ولأول مرة منذ عام ١٩٩٣، اعتمدت عملية لصنع القرارات ينبغي فيها أن يكون لتوصيات المؤتمر وضع تداولي.

٨١- وتجمع الحكومة الجهود لمواجهة الضغط الاجتماعي لتشديد العقوبة على المراهقين المخالفين للقانون. وهناك، حتى هذا التاريخ، ٣٢ اقتراحاً لتعديل الدستور مقدمة إلى الكونغرس الوطني لخفض سن المسؤولية الجنائية. وتظهر في البرازيل، من ناحية أخرى، انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال والمراهقين، تتضح من ارتفاع معدل قتل الشباب (٩٩٨ ٥ في عام ٢٠٠٦)^(٣٤)؛ ومن وجود أطفال ومراهقين لا عائل لهم، وبصفة رئيسية في المدن الكبرى؛ ومن حالات العنف المتزلي؛ ومن السجن غير القانوني للمراهقين في سجون عامة (كما حدث في الحالتين اللتين نشرتا مؤخراً والمتعلقتين بوضع اثنين من المراهقين في سجنين في مدينتي أبيتيتوبا وبلانالتينا دي غوياس، وهما سجنان يقعان في المنطقتين الشمالية والغربية الوسطى، على التوالي).

أنشئ برنامج مكافحة استغلال الأطفال والمراهقين وانتهاكهم جنسياً في عام ٢٠٠٢. وهو يتوخى اتخاذ إجراءات متكاملة فيما بين كيانات حكومية عديدة من أجل إجراء تشخيص للحالة التي بلغها الانتهاك الجنسي في البرازيل ولتوزعه الجغرافي وأسبابه؛ وتأهيل المهنيين في المسائل المتعلقة بالمنع والدفاع والمسؤولية ورعاية الضحايا؛ وتلقي الاتهامات بالانتهاكات وإحالتها. وتتولى متابعة البرنامج لجنة مشتركة بين القطاعات تتألف من نحو ٤٠ ممثلاً عن الحكومة والمجتمع المدني وكيانات دولية.

ولأول مرة في البلد، سيستهل، بواسطة الخطة الاجتماعية للطفل والمراهق، مشروع "Bem-me-quer"، الذي يهدف إلى إقامة نظام متكامل لحماية أشد الأطفال والمراهقين تعرضاً للعنف، في إحدى عشرة منطقة حضرية كبيرة في البلد. وقد أتاحت المبادرة للبرازيل أن تكون مقر المؤتمر العالمي الثالث لمناهضة العنف الجنسي (الذي تنظمه الحكومة البرازيلية واليونسيف وشبكة إنهاء بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية والاتجار بالأطفال لأغراض جنسية)، الذي سيعقد في مدينة ريو دي جانيرو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ويتوقع أن يحضره ممثلون عن أكثر من ١٣٠ بلداً، يبلغ عددهم نحو ٤٠٠٠ شخص، من بينهم مراهقون.

ويكافح عمالة الأطفال برنامج القضاء على عمالة الأطفال. والغرض الأساسي من البرنامج إخراج الأطفال والمراهقين، الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة، من سوق العمل، وبصفة خاصة من قطاعات سوق العمل التي تعتبر خطيرة أو شاقة أو غير صحية أو مهينة. وتحصل الأسر المشمولة في البرنامج على بدل شهري عن كل طفل يتم إخراجها من العمل؛ ولهذا الغرض، يتعين على الأطفال والمراهقين الالتحاق بالمدرسة، في ظل برنامج موسع، يتضمن الأنشطة الرياضية والتعليمية والاستجمامية. وقد ازدادت عمالة الأطفال في البلد فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. ففي عام ٢٠٠٤ كان عدد الأطفال العاملين نحو ٣٦٥٠٠٠ ٥ طفل (١١,٨ في المائة من عدد سكان البرازيل الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة)، وفي عام ٢٠٠٥ ارتفع هذا العدد إلى ٥٥٢٠٠٠٠ (٢١,١ في المائة). وفي عام ٢٠٠٦ انخفض معدل عمالة الأطفال، حيث بلغ عدد الأطفال العاملين رقماً قياسياً قدره ١٢٠٠٠٠٠ ٥ (١١,٤٥ في المائة)^(٣٥).

٣-١٥ حقوق المعوقين

٨٢- يشكل المعوقون في البرازيل شريحة سكانية تتعرض بشكل خاص للتمييز وانتهاك حقوق الإنسان. وطبقاً لتعداد عام ٢٠٠٠، الصادر عن المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، فإن ١٤,٥ في المائة من سكان البرازيل مصابون ببعض أنواع الإعاقة؛ ويعيش ٧٠ في المائة من هؤلاء تحت خط الفقر؛ كما أن ٣٠ في المائة منهم أميون أو التحقوا بالمدرسة لمدة تقل عن ثلاث سنوات و٩٠ في المائة خارج سوق العمل.

٨٣- وطبقاً للبيانات التي قدمتها وزارة العمل والتوظيف، فإنه، في عام ٢٠٠٥، كانت نسبة ٢٧,٦٣ في المائة فقط من الوظائف المحجوزة في القانون للمعوقين موجودة في سوق العمل. وفيما يتعلق بالإدارة العامة، فإن المصدر نفسه يشير إلى أنه، في عام ٢٠٠٥ أيضاً، تم شغل ٨,٢٣ في المائة فقط من الحصة القانونية^(٣٦). وفيما يتعلق بالمؤشر العام للعمل، كان ٨,٤٩ في المائة فقط من المعوقين يعملون في عام ٢٠٠٠^(٣٧).

٨٤- وبعقد النية على تغيير الوضع المذكور آنفاً، تم تحقيق تقدم خلال العقد الماضي، نجم بصفة رئيسية عن اتخاذ مبادرات منطلقة من اعتماد نموذج جديد للنهج المواضيعي. ومافتتت السياسات العامة تؤكد على التركيز على مناصرة المعوقين وتحررهم، بهدف كفالة الممارسة التامة لمواطنتهم.

٨٥- وفي عملية تأكيد حقوق المعوقين، يجدر التشديد على عقد المؤتمر الوطني الأول لحقوق المعوقين وعلى العملية، التي مازالت جارية، الخاصة بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من منظور الإدماج الجديد لحقوقهم في نص الدستور البرازيلي.

٨٦- وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج التسهيلات الوطني كان القصد منه توفير إجراءات لإدماج المعوقين في البيئة الاجتماعية، بغية ضمان ممارسة حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم. ونتيجة لإدخال قواعد تسهيلات محددة في القوانين البرازيلية، في عام ٢٠٠٤، تتابع الحكومة البرازيلية الامتثال للبرامج المنشأة في إطار القانون للقضاء على العوائق الموجودة، في وسائل النقل، وفي الاتصال، وفي المعلومات والمعدات. وما زال يتعين استثمار الكثير في هذا المجال كيما تعتبر البرازيل فعلاً بلداً يكفل المواطنة لجميع المعوقين. والفعالية التامة لحقوق الإنسان الخاصة بهذه الشريحة تتطلب إجراءات حكومية تركز على مكافحة الحلقة المفرغة التي تربط بين الفقر والإعاقة؛ وعلى القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المعوقين؛ وعلى تعزيز سياسات التوظيف وإجراءات التأهيل (تعميق الإجراءات التي تدعمها الحكومة حالياً، امتثالاً للقوانين البرازيلية السارية).

التعويض عن انتهاكات حقوق الأشخاص المصابين بداء هانسن: اتخذت الحكومة البرازيلية، فيما بين العشرينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تدابير احتجاز وإبعاد قسري للمصابين بالجذام، المسمى بداء هانسن. وعلى الرغم من اكتشاف علاج للمرض، في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، لم يحدث إلا في عام ١٩٦٢ إنهاء الإقامة الجبرية الإلزامية في نحو ١٠٠ مستعمرة منشأة لهذا الغرض. وقد أثر على هؤلاء الأشخاص عنف الحكومة المدفوع بالخوف من انتشار المرض وبالتحامل الشديد للقائم، الأمر الذي تسبب في سن قوانين ذات مكون تمييزي قوي. ومن ناحية أخرى، فإن انتهاك الحرية وفقدان الكرامة استمر لأكثر من عقدين بعد تغيير التشريع، إلى أن بدأ توفير العلاج في مراكز العلاج خارج المستشفيات. والبرازيل، الهادفة إلى الاعتراف بالأضرار التي لحقت بالمصابين بداء هانسن وإصلاحها، كانت ثاني بلد في العالم يقرر معاشاً مدى الحياة، ذا طابع تعويضي، مقداره ٧٥,٠٠ ريالاً برازيليّاً (٣٨٤,٠٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة) شهريّاً.

٤- أحكام ختامية

٨٧- بلغ التحول الديمقراطي البرازيلي ذروته في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بجعل مبادئ كرامة الإنسان والديمقراطية التشاركية أساس إجراءات الحكومة. وتبين محصلة الإنجازات المحققة خلال العقد الماضيين أن التغلب على التحديات لكي يعيش الإنسان بكرامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالالتزام الفعال من جانب الحكومة بحماية الحقوق الأساسية وتعزيزها.

٨٨- والهدف من تحديث القواعد القانونية الداخلية وتزايد انضمام البلد إلى الصكوك الدولية هو سد الثغرات الموجودة في النطاق القانوني وضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل. وهذا التطور في القواعد تتبعه تغييرات في الوضع المؤسسي، تهدف إلى تدعيم قدرة الحكومة على رسم وتنفيذ سياسات حقوق الإنسان وتعزيز نطاقات المشاركة الاجتماعية في صياغة هذه الإجراءات وتقييمها.

٨٩- ومن بين الإجراءات التي تمت صياغتها مؤخراً لتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطنة، يمكن التشديد على البرنامج الوطني للأمن العام فيما يتعلق بالمواطنة، الذي يهدف إلى القيام على نحو شامل بتناول أسباب الإحرام في البرازيل والإجراءات اللازمة لمواجهته. وثمة مسألة أخرى جديرة بالاهتمام هي انضمام البرازيل إلى الالتزام

الذي يعزز قدرة الحكومة على منع وقمع ممارسة التعذيب، حسبما يوضحه التصديق على " البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب " وإنشاء لجان الولايات لمناهضة التعذيب.

٩٠ - وعدم المساواة خاصة تاريخية للبنية الاجتماعية الاقتصادية البرازيلية، مسؤولة عن عمليات الاستبعاد الاجتماعي. والحد من عدم المساواة يستلزم رسم سياسات تفي بمتطلب تعزيز حقوق الإنسان على أساس شامل وكذلك اتخاذ مبادرات تلي احتياجات الشرائح المتأثرة تقليدياً بالاستبعاد.

٩١ - ويتضمن عمل الحكومة البرازيلية، في هذا السياق، تنفيذ برنامج تحويل مباشر للدخل، مثل برنامج علاوة الأسرة "Bolsa Família" وبرنامج توفير المزايا المتواصلة؛ وإنشاء النظام الصحي الموحد، المركز على تقديم الخدمات الصحية على أساس شامل ومجاني؛ وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، المرتبط بإجراءات تهدف إلى تحسين نوعيته ومكافحة التهرب من المدرسة؛ ورفع الحق في التغذية السليمة إلى مرتبة السياسة الاستراتيجية للحكومة.

٩٢ - وبخصوص الشرائح المتأثرة تقليدياً بعدم المساواة وبالاستبعاد، تتخذ الحكومة مبادرات تتراوح بين مكافحة العنف المنزلي والتعويض عن الانتهاكات العديدة التي تكابدها الجماعات الضعيفة.

٩٣ - وتهدف حماية حقوق السكان الهنود إلى الاعتراف بتقاليدهم، وسلامتهم الإثنية والثقافية، وإعمال الحق في أراضي أسلافهم. وتهدف السياسات المتعلقة بالمعوقين إلى تعزيز استقلالهم التام وإدماجهم في الحياة الاجتماعية. ويشكل اعتماد شبكة لحماية حقوق المسنين، قادرة على خفض معدل العنف المرتفع ومعدلات الأمية، تحدياً للحكومة. والإدماج الاجتماعي المنتج والإدارة البيئية للأراضي هما أساس السياسة التي اعتمدها البرازيل لحماية حقوق السكان التقليديين. وقد بين اهتمام المجتمع البرازيلي المتنامي بمطالب مشتبهي الجنس المثلي ومشتبهي الجنسين والمتحولين جنسياً أن انتهاكات حقوق الإنسان تتفاقم عندما ترتكب ضد جماعات ضئيلة الأهمية الاجتماعية، ولذلك تتوخى السياسات الحكومية إبراز هذه الانتهاكات، بالإضافة إلى تدابير مواجهة أشكال العنف التي يشجع عليها رهاب مشتبهي الجنس المثلي.

٩٤ - وتنعكس أهمية الحقوق الجماعية، التي تعترف بها الحكومة البرازيلية، في سياسات توفير بيئة صحية، تربط مكافحة التدهور البيئي بمنظور الإدماج الاجتماعي. وتخطى حماية الإرث الثقافي غير المادي، بدورها، بالتقدير أيضاً، وتبدأ ملاحظة التعابير الثقافية بوصفها عناصر ذات إمكانات هائلة لتوليد الدخل.

٩٥ - وعلى النطاق الدولي، تولي البرازيل أهمية خاصة لزيارات المقرر الخاص والسلطات المماثلة، وتسلم بضرورة منهجة متابعة التوصيات الصادرة عن هذه الكيانات، بغية إدراج الالتزامات المتعهد بها دولياً في جدول الأعمال الوطني لحقوق الإنسان. وسيجري إشراك المجتمع المدني في هذه العملية كيما تصبح إضافية للمطالبة أمام الحكومة.

٩٦ - وإذ تضع الحكومة البرازيلية في اعتبارها الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنها ستروج، في عام ٢٠٠٨، لإجراء نقاش وطني واسع النطاق لاستعراض البرنامج الوطني الثاني لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى الجهات الفاعلة الاجتماعية التي من المعهود أن تشارك في عمليات التأمل هذه - مثل منظمات المجتمع المدني والفرع التشريعي - ستدعو الحكومة الاتحادية إلى منتدى النقاش وسائط الإعلام والفرع القضائي

والولايات الاتحادية والقطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة. وبالتحرك على هذا النحو، تمثل البرازيل للتوجيهات التي حددتها الخطة الوطنية لتعليم حقوق الإنسان، التي أعدت في عام ٢٠٠٦ والتي حددت هذه الشرائح باعتبارها أهدافاً مفضلة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في البلد، وتعزز هذه التوجيهات. وستكون ذروة هذا النقاش المؤتمر الوطني الحادي عشر لحقوق الإنسان الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر.

٩٧- وترى البرازيل أن تقييم حقوق الإنسان على مستوى عالمي النطاق مسألة مهمة، وتعتبر المشاركة التامة لجميع البلدان في العملية المقترحة من آلية الاستعراض الدوري الشامل أمراً أساسياً. وستولي البرازيل اهتمامها للتوصيات الناشئة عن هذا التقييم، إلى جانب مشاركة البلد البناءة في أنشطة الكيانات الدولية الأخرى المعنية برصد حقوق الإنسان وحمايتها.

Notes

¹ The term for presenting the fiscal year's results to the Human Rights Council obliged the adoption of an intensive working schedule. Meetings were held on December 17, 2007 and January 09, 2008, among 18 Government entities and the Public Prosecution Service. The Government entities consulted were the following: Special Secretariat for Human Rights,; Ministry of Foreign Affairs; Special Secretariat for Women Policies; Special Secretariat for Racial Equality Promotion Policies; Ministry of the Justice; Ministry of the Social Development and Fight Against Hunger; Ministry of the Education; Ministry of the Health; National Indian Foundation; Ministry of the Environment; Ministry of the Agricultural Development; Ministry of the Cities; Ministry of Labor and Employment; General Attorney's Office of the Republic; National Council of Justice; Ministry of Culture; Ministry of the Sports; and Institute of Applied Economic Research (Ipea).

² A draft of the Report and a questionnaire requesting information about challenges, specific laws and successful programs were distributed during the meetings.

³ The holding of the meetings was publicized in the website of the Special Secretariat for Human Rights. In addition to that, the following organizations have been invited by e-mail to all meetings, as well as to the public hearing: Ação dos Cristãos para Abolição da Tortura – ACAT; Ação Educativa; Ação Empresarial pela Cidadania Pernambuco; Ações em Gênero, Cidadania e Desenvolvimento – Agende; Articulação de Mulheres Brasileiras – AMB; Articulação do Semi-árido Brasileiro – ASA; Assessoria e Serviços a Projetos em Agricultura Alternativa – AS-PTA; Associação Brasileira de Gays, Lésbicas e Transgêneros– ABGLT; Associação Brasileira de Municípios – ABM; Associação Brasileira de ONGs – ABONG; Associação Brasileira Interdisciplinar de AIDS – ABIA; Associação Brasileira Terra dos Homens; Associação de Assistência à Criança Deficiente – AACD; Associação Nacional de Ação Indigenista – ANAÍ; Associação Nacional do Ministério Público de Defesa dos Direitos dos Idosos e Pessoas com Deficiência – AMPID; Caritas Brasileira; Casa de Passagem; Central Geral dos Trabalhadores do Brasil – CGTB; Central Única dos Trabalhadores – CUT; Centro de Agricultura Alternativa do Norte de Minas – CAA; Centro de Estudos e Segurança da Cidadania – CESEC; Centro Integrado de Estudos e Programas de Desenvolvimento Sustentável – CIEDS; Centro pela Justiça e o Direito Internacional – CEJIL; Comissão Brasileira de Justiça e Paz; Comissão de Direitos Humanos da Ordem dos Advogados do Brasil, seção São Paulo; Comissão de Direitos Humanos do Conselho Nacional da Ordem dos Advogados do Brasil; Comissão de Direitos Humanos do Conselho Nacional de Igrejas Cristãs – CONIC; Comitê Chico Mendes; Comunidade Bahá'í do Brasil; Confederação da Agricultura e Pecuária do Brasil- CNA; Confederação Nacional de Municípios – CNM; Confederação Nacional dos Trabalhadores na Agricultura – CONTAG; Conselho Indígena de Roraima – CIR; Conselho Indigenista Missionário – CIMI; Coordenação das Organizações Indígenas da Amazônia Brasileira – COIAB; Diaconia; Direitos Humanos na Internet -DHnet; Federação de Órgãos para a Assistência Social e Educacional – Fase; Federação dos Trabalhadores na Agricultura Familiar na Região Sul - FETRAF-SUL/CUT; Fórum de Entidades Nacionais de Direitos Humanos; Frente Nacional de Prefeitos – FNP; Fórum Nacional dos Direitos da Criança e do Adolescente; Fundação Gol de Letra; Grupo de Trabalho Amazônico – GTA; Instituto Antígona; Instituto Camões; Instituto Casa da Cultura Afro-Brasileira – ICCAB; Instituto da Mulher Negra - Geledés; Instituto de Defesa dos Direitos de Defesa – IDDD; Instituto Brasileiro de Análises Sociais e Econômicas –

IBASE; Instituto de Estudos, Formação e Assessoria em Políticas Sociais – POLIS; Instituto de Estudos Socioeconômicos – INESC; Instituto Ethos; Instituto Probono - Conectas; Instituto Recriando; Instituto Socio-Ambiental – ISA; Instituto Sou da Paz; Movimento de Organização Comunitária – MOC; Movimento dos Trabalhadores Rurais Sem Terra - MST; Movimento Nacional de Meninos e Meninas de Rua – MNMMR; Novamérica; Núcleo de Estudos da Violência da Universidade de São Paulo– NEV/USP; Observatório das Violências Policiais – OVP; Organização das Cooperativas Brasileiras – OCB; Pacto Global; Pastoral da Criança; Rede Brasileira pela Integração dos Povos – REBRIP; Rede de Informações para o 3º Setor – RITS; Rede Feminista de Saúde; Rede Nacional de Mobilização Social – COEP; Rede Social de Justiça e Direitos Humanos; Serviço de Assessoria a Organizações Populares Rurais – SASOP; Sindicato Nacional dos Auditores Fiscais do Trabalho – SINAIT; Terra de Direitos; Viva Rio; and WWF Brasil. The Government also requested the organizations to publish the consultation process in their existing human rights networks.

Representatives of the following organizations attended at least one of the meetings: ABGLT; ABIA; CIMI; COIAB; Comunidade Bahá'í do Brasil; FENDH; FNDCA; Gabinete de Assessoria Jurídica às Organizações Populares – GAJOP; IBASE; Instituto Probono – Conectas; Justiça Global; Movimento Tortura Nunca Mais de Pernambuco; Movimento Nacional de Direitos Humanos – MNDH; MST; REBRIP.

Finally, the following organizations sent written contributions: ABGLT; ABIA; AMPID; CIR; Comissão de Cidadania e Reprodução - CCR; Comunidade Bahá'í do Brasil; Conselho Federal da Ordem dos Advogados do Brasil; GAJOP; IBASE; Instituto Antígona; Instituto de Desenvolvimento e Direitos Humanos – IDDH; Instituto Probono-Conectas; Grupo Otimismo; Justiça Global; MST; Rede Feminista de Saúde; Sociedade Paraense de Defesa dos Direitos Humanos – SDDH.

⁴ Among them, the Convention on the Elimination of All Kinds of Discrimination Against Woman (1984); the Convention Against Torture and Other Cruel, Inhumane or Degrading Treatments or Penalties (1989); the Inter-American Convention to Prevent and Punish Torture (1989); the Convention on the Children's Rights (1990); the International Agreement on Civil and Political Rights (1992); International Agreement on Economic, Social and Cultural Rights (1992); the American Convention on Human Rights (1992); the Additional Protocol to the American Convention on Human Rights in Matter of Economic, Social and Cultural Rights (1996); the Protocol to the American Convention on Human Rights related to Abolishing the Death Penalty (1996); the International Convention on International Traffic of Minors (1997); the Inter-American Convention to Prevent, Punish and Eradicate Violence Against Woman (1995); the Statement of Recognition of the Obligatory Competence of the Inter-American Court of Human Rights (1998); the Facultative Protocol to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhumane or Degrading Treatments or Penalties (2007); the Convention on the Rights of Persons with Disabilities and the Convention for the Protection of All People against Enforced Disappearance, both signed in 2007.

For the exhaustive list of the stage of adhesion from Brazil to the international human rights instruments, see item "A" of the section of Attachments hereof.

⁵ See Constitutional Amendment EC 45/2004.

⁶ Currently the actions of the Government are organized under the aegis of PNDH II. A process of review of this plan, geared towards its updating in conformity with the recent transformations occurred in the Brazilian society, is in progress since the middle of 2007. The launching of a new plan is foreseen to the beginning of 2009, after the holding of the XI National Conference of Human Rights, in December 2008.

⁷ Visited Brazil, between 1998 and 2008: Mrs. Fatma-Zohra Ksentini, Special Rapporteur on the Adverse Effects of the Illicit Movement and Dumping of Toxic and Dangerous Products and Wastes on the Enjoyment of Human Rights (1998); Mr. Nigel Rodley, Special Rapporteur on the Question of Torture (2000); Mr. Jean Ziegler, Special Rapporteur on Right to Food (2002); Mr. Arjun Sengupta, Independent Expert for the Right to Development (2003); Mr. Juan Miguel Petit, Special Rapporteur on the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography (2003); Mrs. Asma Jahangir, Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions (2003); Mr. Miloon Khotari, Special Rapporteur on Adequate Housing as a Component of the Right to an Adequate Standard of Living (2004); Mr. Leandro Despouy, Special Rapporteur on the Independence of Judges and Lawyers (2004); Committee Against Torture (2005); Mr. Doudou Diene, Special Rapporteur on Contemporary Forms of Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance (2005); Mrs. Hina Jilani, Special Representative of the Secretary-General on the Situation of Human Rights Defenders (2005); and Philip Alston, Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions (2007).

⁸ Brazil is a party to the Ushuaia Protocol and the ratification of the Asuncion Protocol is underway in the Brazilian National Congress.

- ⁹ The PNPM actions are based on 4 guidelines: 1) autonomy and equality in the work and citizenship; 2) inclusive and non-sexist education; 3) women's health, sexual rights and reproductive rights; and 4) confrontation of the violence against women.
- ¹⁰ IPEA. "Discriminação e Segmentação no Mercado de Trabalho e Desigualdade de Renda no Brasil, 2007".
- ¹¹ IBOPE/ETHOS, 2007.
- ¹² Ipea. Contributions given to the base text of the II National Conference on Policies for Women, 2007.
- ¹³ IBGE. Monthly employment survey - PME, 2006.
- ¹⁴ Social Policies Center of Fundação Getúlio Vargas. "Retrato do Presidiário Carioca", 2004.
- ¹⁵ The National System of Alimentary Safety is foreseen to be created along this year, based on the resolutions approved in the II National Conference on Alimentary and Nutritional Safety, which was held in July 2007.
- ¹⁶ In Brazil, the parameter employed to dimension the extreme poverty line is that of the monthly receiving, *per capita*, of income in an amount lower than one-fourth of the national minimum wage; the poverty line is of one-half minimum wage (R\$ 89.60 and R\$ 179.21, respectively). Data provided by Instituto de Pesquisa Econômica Aplicada (Ipea).
- ¹⁷ Deaths originating from agrarian conflicts shall mean those recognized as such by the respective police inquest.
- ¹⁸ Land Priest Commission. "Conflitos no Campo no Brasil", 2006. See at www.cptnac.com.br/?system=news&action=read&id=1825&eid=6.
- ¹⁹ As a goal, IDEB is expected to show a result of value 6 for Brazil until 2022 - as a reference, the current average index for countries of the Organization for Economic Co-operation and Development - OECD. The Brazilian basic education has currently an average of 3.8 points for the initial years of the Elementary School; and 3.5 for the final years of the Elementary School; and 3.4 for the High School, in a scale from zero to ten.
- ²⁰ In 1990, there were 57 deaths of children for each 1,000 born alive. In 2006, the rate decrease to 20, which is much lower than the worldwide average of 72 deaths for each 1,000 babies. Therefore, it is likely that Brazil will achieve the goal of reduction of child mortality foreseen among the millennium goals, of 18/1,000 children born alive.
- ²¹ Database of the Ministry of Health. See at www.datasus.gov.br.
- ²² SUS Indicator Panel, volume I, August 2006, Ministry of Health.
- ²³ Ministry of Health SUS Indicator Panel, volume I, August 2006.
- ²⁴ Decent work is that performed with proper compensation, in conditions of liberty, equality and safety, capable of ensuring a condign life to the citizen.
- ²⁵ Monthly Employment Survey - IBGE (values for Metropolitan Regions).
- ²⁶ Survey made by the General Coordination of Fight Against Torture of the Special Department of Human Rights before the Brazilian State Public Prosecution Services between 2003 and 2005.
- ²⁷ MAIA, Luciano Mariz. "Do controle judicial da tortura institucional no Brasil hoje - à luz do direito internacional dos direitos humanos." 2006. Doctorate thesis, 370 pages. Federal University of Pernambuco, Recife.
- ²⁸ Disarmament Act - Federal Law No. 10826/2003.
- ²⁹ In October 2005, a referendum was made so that the population would manifest about the prohibition of the commerce of fire weapons in the country. Only 36% of the electors were favorable to the prohibition, which was defended by the government. Despite that, in an international survey made in May 2006, 90% of the Brazilian said to be favorable to a stricter control on the import and export of fire weapons.
- ³⁰ The acronym shall mean the following groups: gay, lesbian, bisexual, transsexual and transgender people.
- ³¹ In such concern, it is in progress in the National Congress, still pending of definitive approval, the following legislative proposals: draft (PL) No. 1.151/95, which regulates and recognizes the civil partnership of people of same gender; PL No. 5.003/2001, which criminalizes homophobia; PL No. 6655/2006, which authorizes the change of the given name of transgender and transsexual people; and PL No. 81/2007, which creates the National Day of Fight Against Homophobia.
- ³² Gay Group of Bahia. Murders of Gays in Brazil, 2006.
- ³³ In SYDOW, Evanize; Mendonça, Maria Luisa (Orgs.). Direitos Humanos no Brasil 2007. Ver: <http://www.social.org.br/relatorio2007.pdf>.
- ³⁴ Database of the Ministry of Health, see www.datasus.gov.br.
- ³⁵ IBGE - National Survey of Domicile Samples. Reference years 2004, 2005 and 2006. See at www.ibge.com.br.
- ³⁶ Database of the Ministry of Labor and Employment, 2006.
- ³⁷ IBGE. National Census Research, 2000.
-